جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
تخصص: التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير

تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاذ القرار في المؤسسة

دراسة حالة مؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية UCA بمستغانم

مقدمة من طرف الطالب:
حراث محمد

تحت إشراف:
د. حيمور مصطف

اعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الإسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	خليفة الحاج	أستاذ محاضر –ا-	مستغانم
مقررا	حيمور مصطفى	أستاذ محاضر – ب -	مستغانم
مناقشا	معارفية الطيب	أستاذ محاضر –ا-	مستغانم

السنة الجامعية 2022/2021

شكر

الحمد لله رب العالمين و الصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف الخلق و المرسلين سيدنا محمد و على آله و صحبه و سلم تسليما.

الحمد والشكرلله تعالى أولا على أن و فقنا و أعاننا على إتمام هذا العمل المتواضع الذي بين أيديكم

وبعد:

أتوجه بجزيل التشكر و التقدير للأستاذ الفاضل على تأطيري وعلى ما قدمه من مجهود في توجيهي و مساعدتي في هذا العمل،و الذي لم يبخل علينا بخبرته وفي إمدادنا بالمعلومات اللازمة و الإرشادات الكافية. فنسأل الله أن يجازيه خير الجزاء و يجعل ما قدمه في ميزان حسناته.

كما أتوجه أيضا بالشكر لكل من كان سندا و عونا في إنجاز هذا العمل وعلى رأسه الوالدين الكريمين اللذان هما دائما نبراس الأمل و التفاؤل، وأيضا إلى كل الأصدقاء الذين و قفوا قلبا و قالبا معي لإعداد هذه المذكرة

إهداء

قبل كل شيئ اشكر الله عزوجل على كل نجاح حققته في حياتي وعلى توفيقاتي في هذا العمل.

إنه لا يسعني في هذا المقام إلا أن أهدي ثمرة جهدي إلى

أمي الغالية التي جعلت الجنة تحت قدميها التي سهرت وتعبت من اجل وصلى إلى هذه المرحلة بدون أن تبخل أو تنساني بدعائها

إلى ابي الغالي و السندي العالي الذي أفنى حياته من اجل تعليمي و الذي حرس على أن يراني في أعلى مراتب، تغمده الله برحمته الواسعة وأسكنه فسيح جنانه.

وإلى كل الإخوة الكرام وفقهم الله و سدد خطاهم

إلى كل الأساتذة الكرام والمشرفين الذين سهروا وقدموا لنا كل ما نحتاجه طيلة 05 سنوات وعلى رأسهم المؤطر الأستاذ حيمور مصطفى

إهداء أيضا لكل أصدقائي و زملائي الذين شجعوني طيلة فترة التحضير وقدموا لي يد المساعدة في إنجاز هذا المشروع.

فهرس المحتويات

العنوان
الشكر والتقدير
الإهداء
الفهرس
قائمة الجداول
قائمة الأشكال
مقدمة عامة..... أ

الفصل الأول: مدخل حول النظام المحاسبي المالي (SCF)

تمهيد..... 2
المبحث الأول: عموميات حول النظام المحاسبي المالي(SCF)..... 3
المطلب الأول: نشأة وتطويرالنظام المحاسبي المالي في الجزائر..... 3
المطلب الثاني: ماهية النظام المحاسبي المالي وتطبيق مجالاته..... 5
المطلب الثالث : تحديات نظام المحاسبي المالي 6
المبحث الثاني: لمحة حول النظام المحاسبي المالي..... 8
المطلب الأول: خصائص النظام المحاسبي المالي..... 8
المطلب الثاني: ميزات وأهداف النظام المحاسبي المالي..... 9
المبحث الثالث: مكونات النظام المحاسبي المالي..... 11
المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية..... 11
المطلب الثاني: المكونات النوعية للقوائم المالية..... 12
المطلب الثالث: أهمية وأهداف القوائم المالية..... 18
خلاصة الفصل الأول..... 21

الفصل الثاني: مخرجات النظام المحاسبي المالي وعملية اتخاذ القرار

تمهيد..... 23
المبحث الأول:مفهوم اتخاذ القرار..... 23
المطلب الأول ماهية عملية اتخاذ القرار..... 23
المطلب الثاني: اتخاذ القرار وتصنيفاته..... 24
المطلب الثالث: أهمية اتخاذ القرارات..... 31
المبحث الثاني : لمحة عامة حول اتخاذ القرار..... 33
المطلب الأول: مميزات عميلة اتخاذ القرار..... 33
المطلب الثاني: اتخاذ القرار ومراحله..... 34
المطلب الثالث: مؤثرات عملية اتخاذ القرار..... 35
المبحث الثالث: عملية اتخاذ القرار وعلاقته بالقوائم المالية..... 37
المطلب الأول: مستخدمو القوائم المالية..... 37
المطلب الثاني:صعوبات اتخاذ القرار..... 39
خلاصة الفصل الثاني..... 41

الفصل الثالث: دراسة حالة حول مؤسسة اتحاد التعاونية الفلاحية

تمهيد..... 43
المبحث الأول: نبذة تاريخية عن المؤسسة (UCA)..... 43
المطلب الأول: نشأة ومفهوم المؤسسة..... 43
المطلب الثاني : آليات المؤسرة والنشاط المتعلق بها وعلاقة الاتصال بها 44
المطلب الثالث : الهيكلة التنظيمية للمؤسسة 45
المبحث الثاني: القوائم المعتمدة من طرف المؤسسة (UCA)..... 51
المطلب الأول: تقديم القوائم المالية من طرف المؤسسة(UCA)..... 51
المطلب الثاني: مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة وكيفية تطبيق باتخاذ القرار فيها..... 59
المطلب الثالث: تطبيق اتخاذ القرار من خلال مؤشرات النسب المالية للمؤسسة..... 64
خلاصة الفصل الثالث..... 68
الخاتمة العامة..... 70

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
01	ميزانية مؤسسة (UCA) حول أصول لسنة 2018	51
02	ميزانية مؤسسة UCAخصوم لسنة 2018	53
03	جدول حسابات نتائج لمؤسسة UCAلسنة 2018	54
04	جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة UCA سنة 2018	56
05	تغيرات الأموال الخاصة	58
06	الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة سنة 2018	60
07	جدول التحليل الأفقي	61
08	حساب أنواع رأس مال العامل لمؤسسة UCA لسنة 2018	62
09	حساب احتياجات رأس مال العامل لسنة 2018	63
10	حساب نسب السيولة لسنة 2018	64
11	حساب نسب التمويل لسنة 2018	65
12	حساب نسب النشاط لسنة 2018	66
13	حساب مقاييس قائمة التدفقات النقدية لسنة 2018	67

قائمة الأشكال

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
01	معلومات حول: الوضعية المالية، الأداء، تغيير الوضعية المالية، تغيير الأموال الخاصة ، معلومات أخرى	20
02	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	46

قائمة المختصرات

(SCF): النظام المحاسبي المالي

IAS: معايير المحاسبة الدولي

IFRS:المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية

المقدمة العامة

مقدمة عامة

عرفت المحاسبة من ذ نشأتها تطورات مختلفة، ففي بدايتها كانت تسلط الضوء على تسجيل البيانات المالية للمؤسسة وذلك لتحديد صافي المركز المالي، وفي الوقت الراهن أصبحت عبارة عن نظام للمعلومات كونه يجمع البيانات عن العمليات الاقتصادية للمؤسسة وكذا الأحداث والظروف والتي أثرت عليها، ومن ثم معالجتها لإعداد وعرض القوائم المالية، لكن اختلاف الأنظمة المالية المحاسبية حسب كل بلد بسبب اختلاف المبادئ المحاسبية التي تقوم عليها وكيفية تطبيقها فهي مكيفة للاستجابة للأهداف المحلية لكل دولة وهذا مما جعل القوائم المالية غير متجانسة في معظم الدول، وهذا الأمر يعسر على مستخدمي القوائم المالية عملية اتخاذ القرار واستغلال المعلومة المالية المحتوات فيها.

وفي هذا الصدد ظهرت جهودا عديدة لوضع قواعد محاسبية متفق عليها من طرف الممارسين لإزالة العوائق عن طريق تقليل الهوة الموجودة بين مختلف الأنظمة المحاسبية من أجل الوصول إلى توافق وتقارب محاسبي عالمي، وقد أثمرت هذه الجهود بصدور معايير محاسبية دولية بغية تلبية احتياجات متخذي القرار على النطاق الدولي. وقد فرضت هذه المتغيرات المالية والمحاسبية الدولية جملة من الضغوطات مما أدت بالجزائر إلى التقدم على اعتماد مناهج سياسية إصلاحية جذرية لنظامها المحاسبي، تهدف إلى تبني نظام محاسبي جديد يتوافق والمتطلبات التي فرضتها تلك الممارسات المحاسبية مما يحتوي على العديد من النقائص ووجهت للمخطط الكثير من الانتقادات وعليه، أصبحت تعديله ضرورة حتمية لتكييفه ومتطلبات اقتصاد السوق العالمي ومواكبة التطورات الحاصلة في المجال المحاسبي على النطاق الدولي، وبداية من الثلاثي الثاني لسنة 2001، شرع في عملية الإصلاح التي مولت من طرف البنك الدولي وأوكلت للعديد من الخبراء الفرنسيين بالتناسق مع المجلس الوطني للمحاسبة تحت إشراف وزارة المالية، حيث كللت هذه الجهود بتبني النظام المحاسبي المالي الجديد بتاريخ 25 نوفمبر 2007 الذي أصبح ساري المفعول في الفاتح من جانفي 2010.

يعتبر النظام المحاسبي المالي نتاجا للتوجه نحو تطبيق معايير محاسبية دولية، معتمدا على مجموعة من المبادئ التي تستخدم كمرجع يتم الاستناد إليه وذلك بإعداد قوائم مالية تقد في شكل تقارير مالية (الميزانية، حسابات نتائج، التدفقات النقدية،....الخ)، تتصف بالصحة والمصداقية سعيا لاتخاذ قرارات عقلانية سليمة. فوجود نظام محاسبي فعال أمر في غاية الأهمية ضمانا لجودة وسلامة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية للمؤسسة بما يكفل الفهم السليم والاستخدام الامثل من طرف مستخدميها، حيث أن متخذي القرار يهتمون بالمحتوى المعلوماتي لمخرجات النظام المحاسبي وبالمؤشرات المالية التي تتضمنها، فالمعلومات المحاسبية تمثل أداة اتصال جد هامة بين المؤسسة ومحيطها الخارجي، كما تمثل القوائم المالية وسيلة ايصال هذه المعلومات لمختلف المستخدمين سواء كانوا داخليين أو خارجيين لتمكينهم من القيام بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة والتوصل إلى قرارات سليمة تضمن الوصول إلى النتائج المنشودة، وهذا ما دفعنا إلى تناول جزء من هذه الأصول لتسليط

الضوء عليها ودراستها من حيث طريقة تقييمها وكيفية معالجتها وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، واستنادا على ما سلف ذكره نطرح الإشكالية التالية:

❖ **الإشكالية:**

ما مدى تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاذ القرار في المؤسسة ؟

و من أجل مناقشة هذه المشكلة ومعالجتها بهدف الوصول إلى فهم متضح لها نطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ✓ ما هي مبررات ودوافع الإصلاح المحاسبي بالجزائر ؟
- ✓ ما مفهوم النظام المحاسبي المالي و مكوناته ؟
- ✓ مفهوم القوائم المالية ومكوناتها النوعية ؟
- ✓ كيف تتم عملية اتخاذ القرار في المؤسسة الإقتصادية ؟
- ✓ ما مدى اعتماد مخرجات النظام المحاسبي المالي في اتخاذ القرارات؟

❖ **الفرضيات:**

للإجابة على الأسئلة المطروحة سابقا تم صياغة الفرضيات التالية:

- ✓ النظام المحاسبي المالي يستخدم في المؤسسة لأجل ترجمة مختلف أشكال العمليات في شكل قوائم مالية.
- ✓ تساهم مخرجات النظام المحاسبي الناتجة عن SCF في فعالية القرارات الاستراتيجية بالمؤسسات الاقتصادية.
- ✓ عملية إتخاذ القرار هي إختيار أحسن القرارات الإستراتيجية للمؤسسة الإقتصادية
- ✓ التحليل المالي للقوائم المالية يسمح بتوظيف أحسن للمعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية للمؤسسات الاقتصادية.

❖ **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في شرح مختلف المفاهيم المتعلقة بالموضوع وهذا من خلال التركيز على النظام المحاسبي المالي ومخرجاته وكذا عملية اتخاذ القرار. إضافة إلى إبراز الدور الكبير الذي تلعبه القوائم المالية باعتبارها المخرجات الرئيسية للنظام المحاسبي المالي في صنع اتخاذ القرار بالمؤسسة، وأهمية المحتوى المعلوماتي لمخرجات النظام لمجموعة كبيرة من مستعملي القوائم المالية، كذلك إسقاط الجانب النظري على مؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية.

❖ **أهداف الدراسة:**

يكمن الهدف الرئيسي لهذه المذكرة في الكشف عن أثر تطبيق نحو النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي، وهذا نظرا لخصوصية هذا النوع من القرارات الذي يخص المستويات العليا بالمؤسسات الاقتصادية وكذا الأطراف ذات المصلحة بها، حيث تعد قرارات

مصيرية ومهمة قد تغير مستقبل المؤسسات ووضعيتهم التنافسية، إضافة إلى عدة أهداف تتمثل في ما يلي:

1 - التطرق إلى أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر ومحاولة إبراز مفهوم النظام المحاسبي المالي.

2 - التركيز على مخرجات النظام المحاسبي المالي ودورها في اتخاذ القرار بالمؤسسة.

3 - استعراض الأطر والمفاهيم النظرية لعملية اتخاذ القرار الاستراتيجي بالمؤسسات ودور المعلومات المحاسبية في ذلك.

4 - التعرف على دور النظام المحاسبي المالي في إرضاء أصحاب المصالح في ظل كون القرارات الاستراتيجية تمسهم بالدرجة الأولى.

❖ **أسباب اختيار الموضوع:**

تم اختيارنا لهذا الموضوع بالذات لأسباب عدة أبرزها:

- **دوافع ذاتية:**
  - الرغبة في دراسة كل ما يتعلق بالنظام المحاسبي المالي.
- **دوافع موضوعية:**
  - معرفة الإضافات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي وكذا التغيرات التي طرأت على مستوى القوائم المالية
  - قياس مدى تأثير القوائم المالية في صنع القرار بالمؤسسة.
  - محاولة إضافة مرجع جديد حول هذا الموضوع والرغبة في إثراء المكتبة في مثل هذ المراجع.
  - فتح مجال البحث أمام المهتمين به مستقبلا.

❖ **حدود الدراسة:**

تمت الدراسة على مستوى مؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية بمستغانم وتم حصر الدراسة بالتعرض إلى القوائم المالية للمؤسسة وفق النظام المحاسبي المالي وتحليلها وقياس تأثيرها على اتخاذ قرارات المؤسسة.

❖ **منهج الدراسة:**

تماشيا مع طبيعة الموضوع ورغبة في بلوغ تطلعات الدراسة ارتأينا اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة النظرية من خلال التطرق لمختلف المفاهيم والعناصر المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي ومكوناته ومخرجاته وعملية اتخاذ القرارات بالمؤسسة ومراحلها ومعوقات اتخاذها.

أما في الجانب التطبيقي إعتمدنا على المنهج التحليلي فـقمنا بدراسة حالة، حيث حاولنا تطبيق جانب من الأدوات النظرية على مستوى مؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية تحقيقا لأهداف البحث السابقة ثم تحليل النتائج.

❖ **صعوبات الدراسة:**

لقد واجهتنا جملة من الصعوبات عند قيامنا بإنجاز هذه المذكرة ومعظمها عند إنجاز الجانب التطبيقي (وهذا شائع في كل البحوث العملية في بلادنا) نذكر من بينها:

- صعوبة الدخول للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية فما بالك بالالتقاء بمسيريها.
- البيروقراطية الإدارية التي واجهتنا لقبول المؤسسات قيامنا بالدراسة الميدانية.
- صعوبة إتقان تنفيذ خطوات البحث العلمي.
- صعوبة وضع خطة متوازنة لأهمية بعض العناصر.
-

❖ **خطة الدراسة:**

للإلمام بجوانب الموضوع تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، الأول والثاني خصصا للدراسة النظرية أما الفصل الثالث فقد تناول الجانب التطبيقي للدراسة تسبقهم مقدمة وتعقبهم خاتمة تضمن تلخيص عام واستعراض لأهم النتائج التي توصلنا إليها.

الفصل الأول:

تطرقنا إلى النظام المحاسبي المالي ومراحل إعداده بالجزائر ولمحة حول أهدافه وخصائص القوائم المالية الذي جاء بها النظام المحاسبي المالي.

الفصل الثاني:

تناولنا فيه مخرجات حول عملية اتخاذ القرار من تعريفات وأنواع إضافة إلى مختلف مستخدمي المعلومة وعلاقة مخرجات النظام المحاسبي وذلك من أجل صناعة القرارات الصائبة.

الفصل الثالث:

خصص في المجال التطبيقي، حاولنا من خلاله اكتشاف أثر تطبيق نظام محاسبي مالي بمؤسسة اتحاد تعاونيات الفلاحية على عملية اتخاذ القرار حيث قمنا بتحليل القوائم المالية للمؤسسة باستخدام مؤشرات التحليل المالي لاتخاذ القرارات.

الفصل الأول:

مدخل حول النظام المحاسبي المالي (SCF)

تمهيد:

إن الهدف الأساسي من إعداد ونشر القوائم المالية منحصر في تزويد مستخدمي القوائم بمعلومات أكثر إفادة لهم في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية، فالتشريع الجزائري وضع النظام المحاسبي المالي كخطوة أولية لتحقيق هذه الهدف، وهي تعد من بين خطوات عديدة في الاصلاح الاقتصادي الممنهج الذي انتهج في سياق تحول الجزائر إلى نظام اقتصاد السوق وما انجر عنه من توقيع اتفاقية الشراكات مع دول الاتحاد الاوروبي، وهذا فإن محتوى هذا النظام لا بد وأن يؤثر بالإيجاب أو بالسلب على مسار هذه الاصلاحات الاقتصادية، ولهذا فلا بد من أ، يولى هذا النظام بالعناية المركزة من خلال دراسة جميع جوانبه وتحليل مكوناته.

إن المهتم بموضوع المحاسبة في الجزائر سيلاحظ أن الكتابات في هذا الموضوع في تزايد مستمر منذ 2008، حيث وجدنا كثيرا من الاكاديميين الذين قدموا كتبا في هذا الموضوع يحتوي مضمونها على دراسة نظرية لمحتوى النظام المحاسبي المالي وكذا مقارنته بكل من المخطط المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية ومن هذا المنطلق يظهر لنا أن دراسة النظام المحاسبي المالي يتطلب إجراء مقارنة بين محتواه ومحتوى المخطط المحاسبي الوطني ومعايير المحاسبة الدولية، وكل هذا لإبراز الجديد الذي جاء به من أجل معرفة مدى تقاربه ومعايير المحاسبة الدولية.

وفي هذا السياق نهدف ضمن هذا الفصل إلى معرفة النظام المحاسبي المالي وبالتالي تناولنا ضمنه المباحث التالية:

المبحث الأول: عموميات النظام المحاسبي المالي(SCF)

المبحث الثاني : لمحة حول النظام المحاسبي المالي

المبحث الثالث: مكونات النظام المحاسبي المالي

المبحث الأول: عموميات النظام المحاسبي المالي(SCF)

يشكل النظام المحاسبي المالي خطوة هامة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر في ظل متطلبات السوق والعولمة الاقتصاديات باعتبار أن هذه المعايير تستجيب لمتطلبات العولمة الاقتصادية على عكس المخطط الوطني الذي لا يستجيب لمتطلبات الإدارية.

المطلب الأول: نشأة وتطويرالنظام المحاسبي المالي في الجزائر

I - عوامل تعديل المخطط المحاسبي الوطني :

يهدف النظام المحاسبي المالي الجديد إلى وضع أداة تتكيف والبيئة الجديدة التي نتجت من خلال الإصلاح الاقتصادي و الدخول في شراكة مع الإتحاد الأوروبي و تقدم المفاوضات مع العديد من المنظمات العالمية للتجارة ،بالإضافة إلى ذلك فهي تهدف إلى تلبية حاجات المستخدمين الجدد للمعلومات المالية و المحاسبية حول الاقتصاد الجزائري ،بالأخص المستثمرين الوطنيين و الدوليين ،مع ضغطهما الكبير اقتصاديا على السلطة العمومية لإسراع عملية الإصلاح للمخطط المحاسبي الوطني ،حيث نرى جل الشركات الدولية العاملة في قطاع المحروقات ورغم العقود المبرمة بينهما و بين شركة سوناطراك على البدء باستعمال المخطط المحاسبي في المعالجة المحاسبية[1].

II– مراحل اعتماد النظام المحاسبي في الجزائر:

في مطلع الثلاثي الثاني من سنة 2001 ،انطلقت عملية الإصلاحات حول المخطط المحاسبي الوطني والممولة من طرف البنك الدولي ،وكلت هذه العملية إلى العديد من الخبراء الفرنسيين تحت إشراف وزارة المالية و بالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة ،بحيث وضعت على عاتقهم مسؤولية تطوير المخطط المحاسبي الوطني إلى نظام محاسبي مالي جديد يتوافق والمعطيات الاقتصاديةالجديدة وقد مرت هذه العملية بثلاثة مراحل :

[1] شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، الجزءالأول،2008،ص: 13

- المرحلة الأولى: تشخيص مجال تطبيق المخطط المحاسبي الوطني مع إجراء مقارنة بينه وبين المعايير المحاسبية الدولية.
- المرحلة الثانية: تطوير مشروع مخطط محاسبي جديد.
- المرحلة الثالثة: وضع نظام محاسبي جديد.

وفي نهاية المرحلة الأولى وضعت ثلاث اختيارات تطوير ممكنة:

❖ الخيار الأول: الإبقاء على نفس تركيبة المخطط المحاسبي الوطني وتحديد بعض الإصلاحات تتماشى وتقلبات المحيط القانوني والاقتصادي في الجزائر ،والذي بقي ثابتا منذ أن صدر قانون لتوجيه الاستثمارات الوطنية الاقتصادية في 1988.

هذا الخيار اتخذ حسب القرار الصادر سنة 1999 من قبل السلطات العمومية ،من طرف مرسوم وزاري في أكتوبر 1999 والمتمثل في تكييف المخطط المحاسبي الوطني مع نشاطات المؤسسات القابضة والحسابات الموحدة للمجموعة، وكانت النتيجة ،ظهور تسميات ومصطلحات جديدة لا تتماشى و الإطار التصوري المحاسبي المعمول به.

أما بالنسبة للمهنيين والخبراء المحاسبين، فقد وجدو صعوبات في التأقلم مع هذا الإطار التصوري المحاسبي المختلف و الغريب عن المخطط المحاسبي الوطني.

❖ الخيار الثاني: يتمثل في ضمان بعض المعالجات مع الحلول التقنية المطورة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ،وبمرور الوقت سيتكون نظامين محاسبيين مختلفين يعطيان نظاما مختلط ومعقد، وبالتالي يمكن له أن يكون مصدرا للتناقض والاختلاف .

❖ الخيار الثالث :فقد يتضمن انجاز نسخة جديدة للمخطط المحاسبي الوطني مع عصرنة شكله ووضع إطاره التصوري المحاسبي ،المبادئ والقواعد مع أخذ بعين الاعتبار المعايير المحاسبية الدولية.

وبعد تقديم المجلس الوطني الفرنسي للمحاسبة لمقترحاته الثلاثة، قام المجلس الوطني للمحاسبة الجزائري بعد دراستها من طرف الهيئات التابعة له باعتماد الخيار الأخير (الثالث) في اجتماعه المنعقد في 05 سبتمبر 2001 واختيار طبيعة المحاسبة المرجعية سواء المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) ، معايير مجلس المعايير المحاسبية المالية الأمريكية (FASB) من خلال (USGAAP) أوتوجيهات الأوربية ،وذلك باعتماد المجلس على استراتيجية توحيد محاسبي تقضي بإحلال المخطط الوطني للمحاسبة بنظام محاسبي جديد يتمثل في النظام المحاسبي المالي المتوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة و المعلومة المالية من مختلف الجوانب ،لاسيما القوائم المالية ،الإطار التصوري ، المصطلحات و التعاريف ، المستعملين للمعلومة ، مبادئ المحاسبة ،وكذا قواعد التسجيل والتقييم.[1]

المطلب الثاني: ماهية النظام المحاسبي المالي تطبيق مجالاته.

أولا: مفهوم النظام المحاسبي المالي:

- تنص المادة 03من القانون رقم 07 – 11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 و المتضمن النظام المحاسبي المالي على ما يلي:

"النظام المحاسبي المالي نظام ينظم المعلومات المالية ، يسمح بتخزين معطيات قاعدية و تصنيفها ، تقييمها ، تسجيلها ، عرض كشوف تعكس الصورة الصادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات الكيان و نجاعته وكذا وضعية خزينته نهاية السنة المالية [2]".

- يعرّف من الجهة القانونية : بأنه جملة من الإجراءات و النصوص التنظيمية التي بدورها تنظم الأعمال المالية و المحاسبية للمؤسسات المجبرة على تطبيقه وفقا للمعايير لمالية المحاسبية الدولية المتفق عليها و لأحكام القانون[3].

[1] شعيب شنوف ، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص : 14 ، 15

[2] القانون رقم07-11، المؤرخ في25 نوفمبر2007، ،والمتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية العدد74 ،المادة02ص03

ثانيا : مجال تطبيق نظام المحاسبي المالي :

لقد حدد نظام المحاسبي المالي في المواد 05،04 ،02 من القانون 07 – 11 المؤرخ في 20 نوفمبر 2007 مجالات تطبيق هذا النظام في ما يلي:

" كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب قانون أو التنظيم بمسك المحاسبة المالية مع مراعات الاحكام الخاضعة للأحكام الخاصة بها ، ويستثنى من مجال تطبيق هذا القانون الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية".[1]

كما ألزمت الكيانات التالية بمسك المحاسبة المالية:

1 – المؤسسات الخاضعة لأحكام القانون التجاري .

2 – كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الخاضعين لنظام المحاسبة المالية بموجب نص قانوني او تنظيمي .

3 – الأشخاص الطبيعيون او المعنويون المنتجون للسلع والخدمات التجارية و الغير تجارية ، اذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة .

4 – التعاونيات

5 – كما يمكن للكيانات الصغيرة و التي لا يتعدى رقم اعمالها و عدد مستخدميها و نشاطها الحد المعين ان تمسك محاسبة مالية مبسطة.

المطلب الثالث : تحديات نظام المحاسبي المالي .

إن المؤسسات الوطنية الجزائرية بوجه خاص و الاقتصاد الوطني بوجه عام يعيش واقعا ربما يكون عائقا أمام هدا المولود الجديد – النظام المحاسبي المالي- و من التحديات التي ستواجه تطبيق هدا النظام نجد على العموم :

[3] سعيدي عبد الحليم، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي،الدكتورة،جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر ،2015،ص114

[1] القانون 07-11الجريدة الرسمية، العدد 74،المادة 02، مرجع سبق ذكره، ص03 04

- إن النظام القديم تأصل و تجدر في المؤسسات الاقتصادية و لدى المحاسبين و الخبراء و الأكاديميين لأكثر من ثلاث عقود من الزمن، و بالتالي من الصعب التخلي عنه؛
- تدرب المحاسبون و الخبراء على النظام المحاسبي الحالي لسنوات عديدة و أتقنوه، و هناك من عمل به لمدة أكثر من جيل كامل (منذ1976) فمن الصعب جدا التحول إلى نظام جديد و خاصة أنه من المفترض أن يتم تطبيق نظام المحاسبة المالية ابتداء من الفاتح من جانفي 2010 و يتم إلغاء أحكام القانون 75-35، كما أن الأهداف المحاسبية للنظام الحالي راسخة في دهنيات و عادات المحاسبين مما يحتاج إلى وقت كبير من أجل تغييرها؛
- العديد من الخبراء و المحاسبين و الطلاب و الأكاديميين لا يعرفون عن هدا النظام الجديد الشيء الضروري للتكيف معه.
- لم يتم اعتماد هدا النظام في المراكز التدريبية لحد الآن مما يخلق العديد من المشاكل في تطبيق هدا النظام؛إن أنظمة التسيير في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ضعيفة جدا و غير متنوعة، و العمود الفقري للتسيير في هده المؤسسات هو نظام المحاسبة العامة، و هدا ما يؤدي إلى طرح الأسئلة التالية : كيف تستطيع هذه المؤسسات تغيير هده الحالة بين عشية و ضحاها ؟ و هل يكون نظام محاسبي واحد لكل الشركات أو يكون هناك تمييز بين المؤسسات الصغيرة و الكبيرة، الحسابات الفردية و الجماعية؟
- النظام المحاسبي الجديد هو نظام يهدف كما سبق الإشارة إليه إلى تحقيق المصداقية و الشفافية في مختلف الكشوف و القوائم المالية و هو تطبيق من تطبيقات الحكم الراشد أو ما يصطلح علية بحكومة الشركات، و هدا صعب تطبيقه في البيئة الاقتصادية و المؤسساتية الجزائرية بسبب عدة اعتبارات و سلوكات متراكمة[4].

[4] اسماعيل ابراهيم الجمعة، وزينات محمد حرم، المحاسبة الإدارية ونماذج بحوث العمليات في اتخاذ القرارات، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2000، ص:43

- عدم تحمل المؤسسات الجزائرية نفقات التحول و الانتقال إلى النظام المحاسبي الجديد.
- غياب الرابط بين المحاسبة و الجباية، فهدا الاتصال يبرر بالرغبة في مراقبة المؤسسة و تفادي التهرب الجبائي و أهمية الجباية كمصدر للتمويل، كما أن القوانين التكميلية الداعمة لتطبيق هدا النظام مثل القوانين الجبائية غائبة.
- غياب الرؤية الاستراتيجية و التخطيط السليم للدخول في تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد الذي سوف ينجم عنه مشاكل كبيرة في التسيير .

المبحث الثاني: لمحة حول النظام المحاسبي المالي

المطلب الأول: خصائص النظام المحاسبي المالي

يتميز النظام المحاسبي المالي بجملة من الخصائص نذكرها كالآتي:

- يحتوي على نصوص واضحة وصريحة لقواعد التسجيل وطرق التقييم وإعداد القوائم وهذا ما يحد من التأويلات الخاطئة[5]
- اختيار البعد الدولي لمطابقة الممارسة المحاسبية مع الممارسة العالمية لضمان مسايرة ومواكبة الاقتصاد المعاصر وإنتاج معلومات مفصلة والتي تعكس الوضعية المالية للمؤسسة ومن ضمن ثلاث مرجعيات محاسبية أوروبية، أمريكية IAS/ IFRS
- توفر المعلومات المالية واضحة ومتوافقة قابلة للمقارنة وأخذ القرار تلبية لحاجيات المساهمين الحاليين أو المستقبليين وعليه فإن هذا النظام يحتوي على الإطار التصوري أو المفاهيمي هو نفسه الإطار التصوري لـ IFRS الذي يقدم مفاهيم متمثلة في:
  - الخواص النوعية للمعلومة النوعية

[5] خلف عبد الله الوردات.التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق.ط 1.مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.2006

- الاتفاقيات المحاسبية
- المبادئ المحاسبية الأساسية

لهذا فإن النظام يسهل شرح قواعد المعالجة لبعض الأحداث الغير المدرجة في المخطط المحاسبي الوطني

- إعطاء نماذج في القوائم المالية: الميزانية، جدول حسابات نتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة والملاحق
- تقديم قائمة الحسابات.
- قواعد سير الحسابات.
- التطبيق الإجباري لكل المعايير والتفسيرات.

المطلب الثاني: ميزات وأهداف النظام المحاسبي المالي:

I-أهداف النظام المحاسبي المالي:

ينشئ النظام المحاسبي المالي القواعد العامة لمسك وتحديد وتجميع وكذا تقديم القوائم المالية للمؤسسات والهيئات التي تخضع لمسك المحاسبة بهدف تحقيق ما يلي:

- ✓ تقديم صورة حقيقية للوضعية المالية وأدائها وتغيراتها للمنشأة مع مراعاة الالتزامات القانونية التي تجب على الوحدات احترامها، دون استثناء تنظيمها، حجم وطبيعة نشاطها[6].
- ✓ السماح في التحكم في الحسابات التي تمنح كامل الضمانات للمساهمين والمسيرين والشركاء، إلى الدولة والمستعملين الآخرين كالمستخدمين والدائنين فيما يخص صدقهم وشفافيتهم.

[6] طارق عبد العالي حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 91.

- ✓ المساهمة في نمو الوحدات ومردوديتها عن طريق الميكانيزمات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وفعالية تسييرها.
- ✓ نشر المعلومة مؤكدة وعادلة وموثوقة كي تساهم في تشجيع المستثمرين وضمان أموالهم.
- ✓ ترقية وتعليم المحاسبة والتسيير يرتكز على أسس مشتركة، وذلك لتكوين المهنيين المختصين الأحرار الأجراء تحت ضمان حركية الشغل في الوظائف المحاسبية.
- ✓ استفادة الشركات متعددة الجنسيات من أحسن تناسق للتقارير الداخلية بفضل توحيد الإجراءات المحاسبية لمختلف الدول.
- ✓ السماح بتسجيل بطريقة شاملة وموثوقة منها لكل المعاملات والعقود الاقتصادية للمؤسسة حتى تسمح بإعداد تصريحات جبائية موثوق منها،مضمونة،ومنظمة(ضرائب على الأرباح الرسم على القيمة المضافة)،حيث أن هذه النتيجة تكون مقربة من القوائم المالية التي قد تم إعدادها حسب معايير التقرير التقرير المالية الدولية .IFRS
- ✓ المساهمة في إعداد الحسابات الاقتصادية والإحصائية للمؤسسات إعتمادا على معلومات موثوقة وسرعة مرضية.[1]

II- مميزات النظام المحاسبي المالي:

يمتاز النظام المحاسبي المالي بثلاث مميزات رئيسية نذكرها كالآتي [1] :

I -احتواءه على نصوص واضحة لمبادئ التسجيل وطرق القياس وإعداد القوائم المالية وهذا ما يجد التأويلات الخاطئة الإرادية منها واللاإرادية

1 Samir merouani,le projet de nouveau système comptable financier algérienne<<anticiper et prépare le passage du PCN 1975 aux normes IFRS ,mémoire de magistère,ESC,anné 2008-2007 p94.

[1] بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية IAS / IAFRS، دار هومة، الجزائر، الجزء الأول، 2010، ص – ص: 22-23

II - اختيار البعد الدولي لمطابقة الممارسة المحاسبية المالية مع الممارسة العالمية ضمن المرجعية IAS /IAFRS لمسايرة الاقتصاد المعاصر وانتاج معلومة واضحة تعكس الوضعية المالية للمؤسسة

III - توفير معلومات مالية متوافقة وواضحة قابلة للمقارنة في اتخاذ القرار لاحتواءه على:

- ✓ تقديم مدونة الحسابات وقواعد سيرها
- ✓ إطار تصوري المستمد من المعايير المحاسبية الدولية IAS / IAFRS والذي يقدم مفاهيم متمثلة في: الاتفاقيات المحاسبية ، الخصائص النوعية للمعلومة المالية والمبادئ المحاسبية الأساسية.
- ✓ تقديم أمثلة للقوائم المالية: الميزانية ، حساب النتيجة ، جدول تدفقات الخزينة ، جدول تغير الأموال الخاصة ، الملاحق

المبحث الثالث: مكونات النظام المحاسبي

تمثل القوائم المالية أداة اتصال بين المؤسسة ومختلف المتعاملين معها من خلال الافصاح عنها بهدف إمدادهم بالمعلومات الضرورية قصد استخدامها في اتخاذ القرارات الاقتصادية وانطلاقا مما سبق سنتطرق في هذا المبحث إلى ما يلي:

- ماهية القوائم المالية ومكوناتها.
- خصائص النوعية للقوائم المالية.
- أهمية القوائم المالية وأهدافها.

المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية

الفرع الأول: تعريف القوائم المالية

1 هي مجموعة من الوثائق المحاسبية والمالية التي تسمح بتقديم صورة عادلة عن الوضعية المالية، الأداء، خزينة المؤسسة في نهاية الدورة.[1]

2 هي الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، كما تمثل الجزء المحوري للتقارير المالية.[2]

3 -عرفت القوائم المالية بأنها مجموعة كاملة من الحسابات تتضمن: الميزانية، جدول حسابات نتائج، قائمة تدفقات الخزينة، قائمة تغير الأموال الخاصة والملاحق، والهدف من هذه القوائم تقديم معلومات عن الوضعية والأداء المالي لأجل اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة.[3]

الفرع الثاني: الفرق بين القوائم المالية والتقارير المالية

القوائم المالية تمثل الجزء الأساسي للتقارير المالية، كما تعتبر الوسيلة الرئيسية لتوصيل المعلومات للأطراف الخارجية بالرغم من أن القوائم المالية تحتوي على معلومات من مصادر خارج السجلات المحاسبية إلا أن النظم المحاسبية مصممة بشكل عام على أساس عناصر القوائم المالية.

وأما التقارير المالية فلا تتضمن القوائم المالية فحسب، بل تمتد لتشمل وسائل أخرى لتوصيل المعلومات ذات الصلة مباشرة أو غير مباشرة. حيث أن التقارير المالية تشمل معلومات مالية وغير مالية يتم تقييمها إما لأنها تطلب بواسطة الجهات الرسمية أو الحكومية وإما لرغبة الإدارة في الإفصاح عنها اختياريا، إذ تشمل هذه التقارير إلى جانب القوائم المالية كل من خطاب مجلس الإدارة وتوقعات وتنبؤاتها بخصوص النشاط الحالي أو المستقبلي للمؤسسة، فالتقارير المالية مفهوم أوسع من القوائم المالية وما هذه الأخيرة إلا أحد أجزائها[4].

المطلب الثاني: المكونات النوعية للقوائم المالية

[1]–لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2012، ص 35

[2]–طارق حماد عبد العالي، التقارير المالية، أسس الإعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص 35.

[3]– Pascal parneto, « normes IAS/IFRS , application aux états financière », Dunod Paris,2ème edition,2006, P 261.

4-كمال الدين الدهراوي، المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية، المكتب الجامعي الحديث، مصر،2009، ص 13.

أفادت هيئة الأوراق المالية والسلع، بأن القوائم المالية مصدر ضروري للمعلومات عند تحليل الوضع المالي للشركة، وبالتالي في اتخاذ قرار الاستثمار في أسهمها، وهي كذلك بمثابة المقياس الذي يستخدم في الحكم على إدارة الشركة وقدرتها على تطوير الشركة وتنميتها.

وأشارت الهيئة في نشرة توعوية حصلت «الإمارات اليوم» على نسخة منها، إلى أنه لتوضيح الصورة أكثر يمكننا تخيل وضعنا المالي كأشخاص طبيعيين، فعلى سبيل المثال إن سألك شخص ما هو وضعك المالي؟ فحتى تجيب عن هذا السؤال فإنك تقوم بمقارنة بين كل ما تملكه من نقد واستثمارات في الأوراق المالية والأراضي والعقارات وأي أشياء أخرى تملكها (موجودات)، وبين ما هو مطلوب منك كالقروض والسلف والذمم الدائنة (المطلوبات)، أو أي التزامات عليك، وهذا يمثل وضعك أو مركزك المالي في لحظة زمنية معينة. أما إذا أردت أن تحدد صافي مركزك المالي فتقوم بطرح قيمة المطلوبات من قيمة الموجودات، وبمعنى آخر تقوم بحساب ما يتبقى لديك بعد دفع كل التزاماتك.

ولفتت إلى أنه بالنسبة للشركة المساهمة العامة فإن الوضع المالي لها يتم تقديره بطريقة مشابهة للطريقة التي يتم بها إعداد قائمة المركز المالي للشخص الطبيعي، ولكن بصورة موسعة، نتيجة لاتساع وتنوع عمليات ونشاطات هذه الشركة، وحتى نستطيع تقييم الوضع المالي للشركة وقياس أدائها، فقد تم تطوير قوائم مالية عدة، تظهر كل منها جانباً من جوانب الوضع المالي للشركة ونتائج أعمالها.

وتلتزم الشركات المساهمة العامة، بموجب قوانين هيئة الأوراق المالية والسلع، بنشر قوائمها المالية كل ثلاثة شهور.

وبينت الهيئة أن المعلومات المتوافرة في القوائم المالية تشكل نقطة البداية الأساسية في عملية تحليل أداء الشركة وتقييم أسهمها، لأنها تمكن المستثمر من معرفة أداء الشركة خلال فترات زمنية معينة، وكذلك معرفة المركز المالي لهذه الشركة.

وتتضمن القوائم المالية أربعة جوانب أساسية تتضمن قائمة الميزانية العمومية أو قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين.

1 -جدول الميزانية

الميزانية العمومية هي القائمة المالية التاريخية التي تبين المركز المالي للشركة في لحظة محددة من الزمن، ويمكن تشبيهها بعملية التقاط صورة للشركة في لحظة معينة، ومن خلال الميزانية العمومية نستطيع معرفة الموجودات لدى الشركة والالتزامات المترتبة عليها، وكذلك يمكننا معرفة الأموال التي قامت الشركة باقتراضها والأموال التي تعود للمساهمين.

وتتكون الميزانية من جانبين: الأول يمثل الموجودات أو الأصول التي تمتلكها الشركة من أموال واستثمارات وأراض وعقارات ومعدات وغيرها. والثاني يمثل المطلوبات أو الالتزامات المترتبة على الشركة للغير من ذمم وقروض وغيرها، إضافة إلى التزامات الشركة تجاه مساهميها والمتمثلة في حقوق المساهمين في الشركة.

ويجب أن يكون جانبا الميزانية دائماً متساويين، ككفتي الميزان، أي أن موجودات الشركة يجب أن تساوي التزاماتها تجاه الغير وتجاه مساهميها في كل الأوقات.

وأوضحت الهيئة أن هناك ثلاثة بنود رئيسة في الميزانية هي: الموجودات أو الأصول التي تمتلكها الشركة، والمطلوبات أو الالتزامات المترتبة على الشركة، بالإضافة إلى حقوق المساهمين.

الموجودات أو الأصول

ويمكن تقسيم الموجودات أو الأصول إلى قسمين رئيسين هما: الموجودات المتداولة، والموجودات الثابتة، ويندرج تحت هذين القسمين بنود عدة كالاستثمارات طويلة الأجل والموجودات الأخرى.

والموجودات المتداولة هي الموجودات التي يتم استخدامها خلال الدورة التشغيلية للشركة، والتي تكون سنة واحدة في العادة. وتعد الموجودات المتداولة مؤشراً إلى مدى توافر السيولة لدى الشركة وقدرتها على تلبية التزاماتها قصيرة الأجل التي قد تستحق خلال السنة المالية، كون عناصر هذه الموجودات يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة وبدرجات مختلفة. ومن أهم العناصر التي تتكون منها هذه الموجودات هي النقد في الصندوق ولدى البنوك، والأوراق المالية التي يكون الاستثمار فيها قصير الأجل مثل الأسهم، والتي تتميز بسيولة عالية، والحسابات المدينة وأوراق القبض الناتجة عن بيع منتجات الشركة أو تأدية خدماتها للعملاء بالدين، ومخزون البضاعة الذي يشمل المواد الخام وشبه المصنعة والمواد المصنعة تصنيعاً كاملاً (السلع الجاهزة للبيع)، وقطع الغيار واللوازم الأخرى.

أما الموجودات الثابتة فهي الموجودات التي تستخدم من قبل الشركة لإنتاج وتخزين ونقل وبيع منتجاتها لأكثر من سنة، وتشمل العقارات والمصانع والآلات والمعدات والأراضي والأثاث والسيارات والمركبات المختلفة. وتتميز الموجودات الثابتة بكونها خاضعة للاستهلاك السنوي طوال مدة حياتها الإنتاجية باستثناء الأرض (غير الزراعية) التي لا تستهلك.

والموجودات الثابتة تكون كبيرة في الشركات الصناعية وشركات الخدمات العامة أو المنافع، مثل شركات الاتصالات والمياه والكهرباء، بينما تكون قليلة في الشركات المالية والبنوك والشركات الخدمية بشكل عام.

أما الجانب الثاني من الميزانية فيمثل المطلوبات التي تقسم إلى: المطلوبات المتداولة والمطلوبات طويلة الأجل، بالإضافة إلى حقوق المساهمين.

المطلوبات أو الالتزامات

وتتضمن شقين: الأول المطلوبات المتداولة وهي تمثل قيم الالتزامات المترتبة على الشركة والتي تستحق خلال سنة، وأهم العناصر التي تتكون منها هي: التسهيلات قصيرة الأجل المقدمة من البنوك، والذمم الدائنة، وأوراق الدفع الناتجة عن قيام الشركة بشراء المواد الأولية وأي احتياجات أخرى من مواد وخدمات بالدين، والمصاريف المستحقة على الشركة والتي لم تقم بدفعها، وبالتالي فهي التزام عليها. بينما يتضمن الشق الثاني المطلوبات طويلة الأجل، وهي المطلوبات التي يستحق على الشركة دفعها خلال مدة تتجاوز السنة الواحدة، وتشمل القروض والتسهيلات البنكية طويلة الأجل والسندات طويلة الأجل.

حقوق المساهمين

وتمثل نصيب المساهمين (حملة الأسهم) في الشركة، وهي صافي ملكيتهم في الشركة بعد اقتطاع كل الالتزامات المترتبة على الشركة، وتزداد حقوق المساهمين عند تحقيق الشركة أرباحاً وقيامها بالاحتفاظ بجزء من هذه الأرباح وتقل عند تحقيق خسائر. وتتكون حقوق المساهمين بشكل أساسي من الحسابات التالية: رأس المال المدفوع وعلاوة الإصدار) التي تمثل المبالغ التي يدفعها المساهمون عند الاكتتاب بأسهم زيادة رأس المال للشركة عند بيعها لهم بسعر أعلى من القيمة الاسمية)، والاحتياطيات والأرباح أو الخسائر المدورة، والتغيّر في قيمة الاستثمارات أو القيمة العادلة للموجودات مطروحاً منها أسهم الخزينة.

2 -قائمة الدخل

هي القائمة المالية، وهي مهمة جداً كونها تبين نتائج عمل الشركة خلال فترة زمنية، وهي في الغالب سنة مالية. وتبين هذه القائمة كل الإيرادات التي حققتها الشركة والمصاريف التي تكبدتها خلال فترة زمنية معينة للوصول إلى صافي الربح أو صافي الخسارة للسنة، بحيث يتم اقتطاع كل التكاليف والمصاريف التي تكبدتها الشركة خلال العام من الإيرادات التي حققتها من بيع منتجاتها أو أداء خدماتها، وهي عبارة عن النتيجة النهائية لنشاطات الشركة في نهاية السنة، إما أن تكون الشركة حققت أرباحاً أو حققت خسائر.

ومن أهم عناصر قائمة الدخل صافي الربح من عمليات التشغيل، الذي يعطي مؤشراً إلى أداء الشركة وأرباحها المتحققة من العمليات التشغيلية.

3-قائمة التدفقات النقدية

هي القائمة المالية التي تبين التغيرات التي تطرأ على حركة النقد في الشركة خلال فترة زمنية معينة، أي أنها تقدم وصفاً لكل التعاملات النقدية التي قامت بها الشركة، وتبعاً لذلك فقد تم تصنيف التدفقات النقدية إلى ثلاثة أنواع: تدفقات تشغيلية، تدفقات استثمارية، تدفقات تمويلية.

والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والناتجة عن النشاطات التشغيلية الرئيسة للشركة، ويكون هذا الرقم موجباً إذا قبضت الشركة أموالاً أكثر من التي دفعتها (تدفق نقدي داخل)، ويكون سالباً في حال قيامها بدفع أموال أكثر من التي حصلت عليها (تدفق نقدي خارج.(

اما التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية فهي التدفقات النقدية الناتجة عن العمليات اللازمة للحصول على الموجودات الثابتة، أي دفع أموال لشراء الموجودات كالأراضي والعقارات والأموال المقبوضة عند بيع هذه الموجودات، وتشمل كذلك التدفقات النقدية الناتجة عن استثمار أموال الشركة في استثمارات طويلة الأجل وبيعها.

بينما التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية فهي التدفقات التي تتحقق للشركة من مصادر التمويل المختلفة (داخلية وخارجية) لتمويل عملياتها.

4 -قائمة التغير في حقوق المساهمين

وهي القائمة المالية التي تبين التغيرات التي تحدث في حسابات حقوق المساهمين من سنة لأخرى. وتحدث التغيرات في حسابات حقوق المساهمين نتيجة للتغيرات التالية:

-نتائج الأعمال السنوية للشركة، ربح أو خسارة (صافي الدخل)، والتي تتأثر بها حسابات حقوق المساهمين.

-الإضافات لحسابات الاحتياطيات المختلفة والتي تنتج عن تحويل جزء من الأرباح السنوية إلى الاحتياطيات، والتحويلات التي تتم بين هذه الحسابات وذلك عند قيام الشركة على سبيل المثال بتوزيع أسهم مجانية، وبالتالي فإن قيمة هذه الأسهم المجانية ستؤخذ من الاحتياطيات والأرباح المحتجزة وتضاف إلى رأس المال، علماً بأن عملية توزيع الأسهم المجانية لا تؤثر على مجموع حقوق المساهمين الذي يبقى من دون أي تغيير.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف القوائم المالية:

الفرع الأول: أهمية القوائم المالية

نعرضها في ثلاث عناصر أساسية:

أولا= وسيلة لتقييم الأداء: حيث أنها تساعدتقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها واستعمال الموارد الموضوعة تحت تصرفها، فتستعمل في الحكم على:

- المركز المالي للمؤسسة

- كيفية استخدام موارد المؤسسة
- مدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة

ثانيا= أداة اتصال: وفي هذا المجال تقوم بدورها على توصيل رسالة واضحة لمستعملي المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عنها فهي بذلك:

- وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة، العمال.
- وسيلة لربط علاقات بين المؤسسة والعملاء، البنوك، الموردين

ثانيا= وسيلة في اتخاذ القرارات اللازمة:

- تستعمل في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل
- تستعمل من أطراف أخرى التي لها علاقة مباشرة بالمؤسسة كالعملاء والموردين في توجيه مستقبل علاقتهم معها.

الفرع الثاني: أهداف القوائم المالية

تتضمن الأهداف العامة للقوائم المالية ما يلي[1]:

أ -عرض معلومات موثوقة تتعلق بالموارد الاقتصادية والالتزامات الخاصة بالكيان لتحقيق:

- القدرة على إجراء مقارنات زمانية وبين الكيانات والقدرة على التنبؤ للمستقبل
- القدرة على تقييم نقاط القوة والضعف لهذا الكيان
- بيان مصادر التمويل والاستثمارات للكيان
- تقييم قدرته على مواجهة التزامات

ب -تقديم معلومات موثوقة حول التغيرات في صافي موارد المشروع والتي نتجت عن أرباح الأنشطة المباشرة من أجل تحديد توزيعات الأرباح المتوقعة للمستثمرين

[1] حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالية الدولية، أطروحة الدكتورة، جامعة الجزائر3، 2008، ص 182- 183.

ج- تقديم معلومات مالية والتي بدورها تستخدم لتقدير الأرباح المحتملة للمؤسسة

د- الإفصاح عن معلومات ملائمة لحاجات مستخدمي القوائم المالية

هـ- تزويد المعلومات لإمكانية تقدير مدى مسؤولية الإدارة لتوفير وسائل الحماية لحقوق الملاك وتقديم معلومات مفيدة للمديرين والإدارة العليا لاتخاذ القرارات التي تهم الملاك وكذا المعلومات التفسيرية والتوضيحية المهمة .

و- توفير معلومات عن مدى التزام المشروع بالمبادئ المحاسبية المقبولة.[2]

الشكل رقم (01): الوضعية المالية، الأداء، تغيير الوضعية المالية، تغيير الأموال الخاصة ، معلومات أخرى

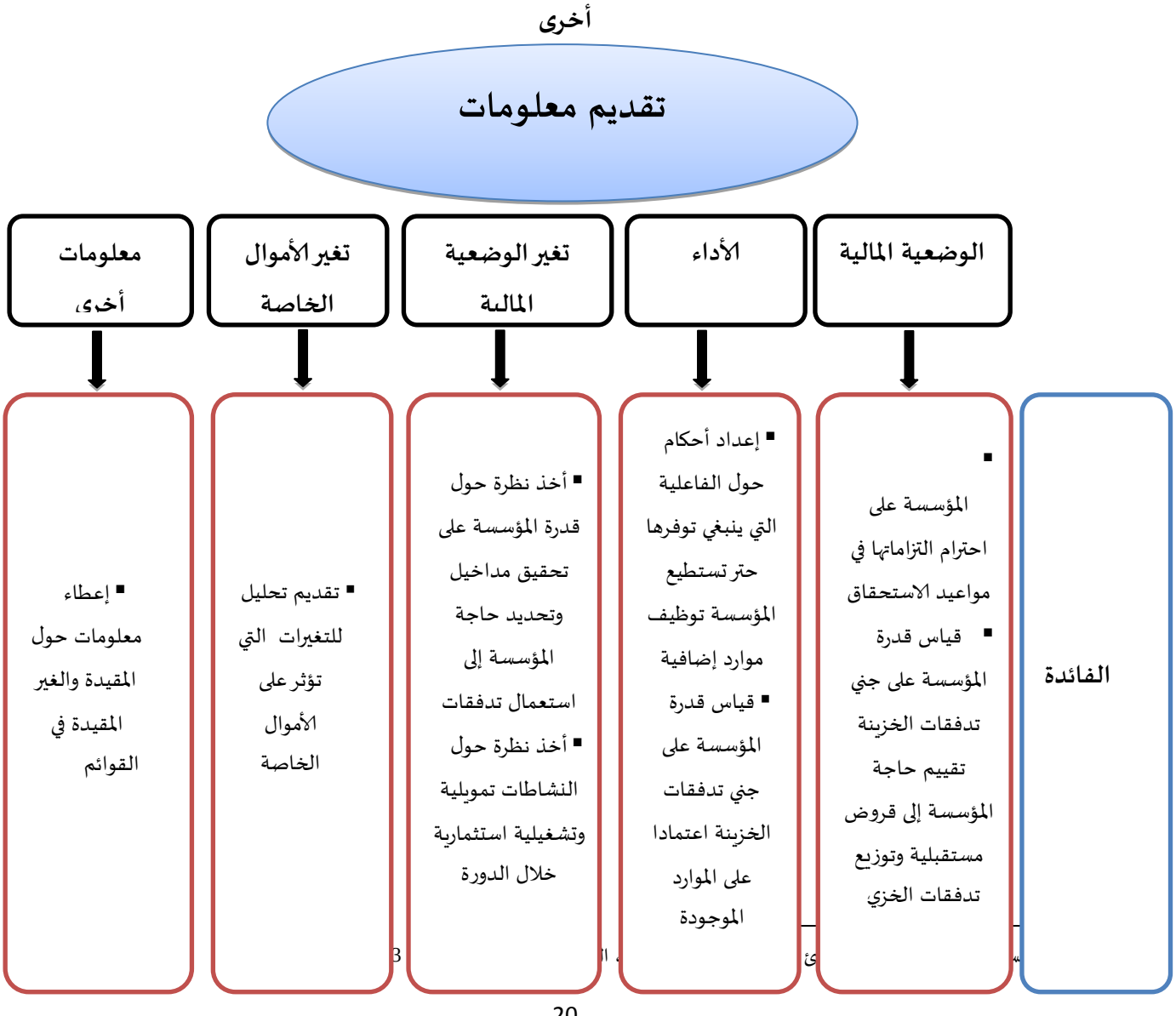

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على لخضر علاوي، **معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS**، دار الصفحات الزرقاء الجزائر، 2012، ص: 37

خلاصة الفصل الأول:

في ظل التغيرات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر، ارتكزت إلى تبني نظام محاسبي مالي يتوافق والمتطلبات الدولية كأحد الطرق لتسهيل المعاملات الدوية ، وبالخصوص مهام المستثمر الأجنبي الذي يجد صعوبة في التأقلم مع المعلومات التي تفصح عنها المؤسسات الجزائر، والتي أعدت أساسا للاستجابة لمتطلبات التحصيل الجبائي وتسهيل العمل المحاسبي للمؤسسات الاقتصادية وربطه بالجانب المالي لها ، وعليه حمل النظام المحاسبي المالي المرجعية الفكرية لمعايير المحاسبة الدولية المتجسدة في إطارها التصوري ، إضافة إلى وجود عناصر تحمل في طياتها المرجعية الفرنسية ، كما أن الجانب التطبيقي للعمل المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي يتوافق ومعايير المحاسبة المالية ، إضافة إلى استحداث معالجات محاسبية أنتجتها التغيرات الاقتصادية لعدم مسايرة المخطط المحاسبي الوطني لها.

كل التغيرات الإيجابية التي مست المحاسبة في الجزائر تبرز الجدية في الاصلاحات المحاسبية في بلادنا، لكن في واقع الممارسات المحاسبية نجده لا يعكس هذه الاصلاحات ، حيث أبرزت العديد من الدراسات المحلية منذ بداية التفكير في وضع نظام محاسبي مالي إن هناك الكثير من العوائق التي سوف تأثر على النظام المحاسبي المالي كطبيعة الاقتصاد الوطني والمشاكل الخاصة بالجانب البشري الممارس لمهنة المحاسبة ، إضافة إلى ذلك الجمود في الجانب التنظيري حيث أنه منذ

السنوات الأولى لظهور النظام المحاسبي المالي لم يقدم المشرع الجزائري أي إضافات أو تعديلات تواكب التطورات الاقتصادية المستمرة في البلاد.

كما يظهر النظام المحاسبي المالي في إطاره النظري أنه يخدم كل الأفراد ذات علاقة بالمؤسسة من خلال تزويدهم بالمعلومات الضرورية، والأهم أنه أداة رئيسية لإدارة المؤسسة خصوصا ما يتعلق بعملية اتخاذ القرارات بها.

الفصل الثاني:

مخرجات النظام المحاسبي المالي وعملية اتخاذ القرار

تمهيد:

إن موضوع اتخاد القرارات الاستراتيجية بالمؤسسات الاقتصادية من المواضيع الحديثة ، حيث وضع الخبراء له نظريات تفسره وتحدد ملامحه وكأي موضوع اقتصادي متجدد ومتأثر بالتغيرات البيئية المحيطة به ، فموضوع اتخاذ القرارات انتقل من مستوى دراسة مفهومه ونظرياته إلى دراسة العوامل المؤثرة به أو الداعمة له ، فعمد المفكرين إلى ربطه بعديد من الميادين الاقتصادية الأخرى ، ومن بينها ميدان المحاسبة ، لذا قبل أن ننتقل لهذا الربط يجب أن نعطي لمفهوم القرارات جزء من حقه من خلال التطرق لماهيته بصفة عامة ، وكتسلسل منطقي قمنا بالتطرق لعملية اتخاذ القرارات حيث قمنا بذكر أهم التعاريف والتصنيفات لمراحل عملية اتخاذها.

- ✓ المبحث الأول: مفهوم اتخاذ القرار
- ✓ المبحث الثاني :لمحة عامة حول اتخاذ القرار
- ✓ المبحث الثالث: عملية اتخاذ القرار وعلاقته بلقوائم المالية

المبحث الأول: مفهوم اتخاذ القرار

تعد عملية اتخاذ القرار عملية حساسة في المؤسسة حيث أن خطأ يكلف المنظمة تكاليف إضافية ولهذا خصصنا هذا المبحث لنقدم فيه معلومات شاملة ومختصرة عن هذه عملية اتخاذ قرار.

المطلب الأول: ماهية عملية اتخاذ القرار

هنالك مجموعة من التعاريف لعملية اتخاذ القرار والتي تضمنتها الكتب العلمية، إلا أن تلك التعاريف لا تختلف في فحواها فهي تؤكد أن عملية اتخاذ القرار بين البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة، وسيتم عرض بعض التعاريف كالتالي:

I - تعرف بأنها "إصدار حكم معين عما يجب أن يفعله الفرد في موقف ما، وذلك عند الفحص الدقيق للبدائل المختلفة التي يمكن اتباعها".[1]

II -تعرف بأنها عملية اختيار أحد البديلين المحتملين أو أكثر لتحقيق هدف معين خلال حترة زمنية معينة في ظل معطيات كل من البيئة الداخلية والخارجية والموارد المتاحة للمنظمة.[2]

III كما عرفت بأنها اختيار دقيق بعد دراسة تحليلية لمجموعة البدائل المتاحة والتي بإمكاننا اتباعها لتحقيق الأهداف المبتغاة.[3]

المطلب الثاني: اتخاذ القرار وتصنيفلته

يختلف القرار الذي يتخذه متخذ القرار باختلاف المركز الإداري الذي يشغله و مدى الصلاحيات التي يتمتع بها و البيئة التي يعمل ضمنها، و تتعدد المعايير التي يمكن اتخاذها أساسا للتصنيف كما في أنواع القرارات المنظور إليها من زوايا مختلفة[7]

1 . وفقا للوظائف الأساسية في إدارة الأعمال:

و هذا التصنيف قائم على أساس الوظائف الأساسية للمؤسسة و هي:

قرارات تتعلق بالوظائف الإدارية : متخذ القرار في هذا النوع يتخذ قرارات تتعلق بتحديد الأهداف المطلوب تحقيقها و السياسات العامة و الفرعية و الإجراءات التي تتبع في التنفيذ، و كذلك القرارات المتعلقة بتصميم الهيكل التنظيمي و إسناد المناصب الإدارية فيه و توجيه العاملين و إرشادهم و تحديد المعايير الرقابية.

1. قرارات تتعلق بالإنتاج : يتضمن هذا النوع قرارات عديدة في هذا المجال كقرارات تحديد موقع المصنع و حجمه و حجم الإنتاج و سياساته (إنتاج مستمر أو بناءا على الطلب أو إنتاج سلع محدودة أو

1 علي الشرقاوي، العملية الإدارية، وظائف المديرين، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2002، ص: 128

2 عبد السلام أبو قحف، أساسيات التنظيم والإدارة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص:132

3 بركان دليلة، تأثير الاتصال الغير الرسمي على عملية اتخاذ القرار، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد العاشر، جامعة محمد خيضر،بسكرة،ديسمبر، 2011، ص:218.

[4]منعم زمرير الموسوي، اتخاذ القرارات الإدارية مدخل كمي، الطبعة 1، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 1998، ص:35

[7] سيد الهواري. مرجع سبق ذكره. ص : 10.

متنوعة)، و قرارات ترتيب المصنع (التصميم الداخلي للمصنع) و أنواع الآلات.كذلك تتضمن هذه القرارات مصادر الحصول على عناصر الإنتاج و الرقابة على الإنتاج و جودته.

2. **قرارات متعلقة بالتسويق** : و تشمل هذه القرارات تلك المتعلقة بتحديد نوعية السلعة و مواصفاتها، و تحديد الأسواق التي سيتم البيع فيها و قنوات التوزيع التي توصلها إلى السوق. كما تتضمن القرارات المتعلقة بتعبئة المنتجات و تغليفها و تسعيرها و القيام ببرامج الإعلان و الدعاية و بحوث التسويق المستخدمة و تقديم خدمات البيع.

3. **قرارات متعلقة بالتمويل** : القرارات التي تتخذ في هذا المجال تحدد حجم رأس المال اللازم و رأس المال العامل و السيولة النقدية، و طرق التمويل (قروضا مصرفية أو شخصية أو إعادة استثمار الأرباح). كما تتضمن تحديد نسبة الأرباح المطلوب تحقيقها و كيفية توزيعها و الإجراءات المحاسبية الخاصة بذلك.

4. **قرارات متعلقة بشؤون العاملين (بشرية** : (تتخذ في هذا المجال قرارات تتعلق بتحديد مصادر الحصول على الأفراد، و طرق اختيارهم و تعيينهم و برامج تدريبهم، و أسس تحليل الوظائف و توصيفها و تقويمها،و سياسات دفع الأجور و التعويضات و المكافآت.

كما تتضمن تحديد أساليب الترقية و التقاعد و الفصل من العمل، و معالجة التأخير و الغياب و شكاوي العاملين و علاقة المؤسسة بالإتحادات و النقابات العمالية و المؤسسات المختلفة المرتبطة بالعاملين[8]

2 . وفقا لأهميتها:

حسب هذا المعيار نميز ثلاث أنواع من القرارات كما قدمها ***Ansoff*** و هي:

أ. **قرارات إستراتيجية** : و هي تلك القرارات التي تخص علاقة المؤسسة مع محيطها [9]، فهذا النوع إذا يتأثر بمحيط المؤسسة الخارجي و علاقاتها المتبادلة. فالقرارات الإستراتيجية تعني بتحديد برنامج العمل

[8] ناديا أيوب. مرجع سبق ذكره. ص : 47.

المستقبلي للمؤسسة، إعداد الخطط المستقبلية و السياسات كقرارات تحديد مجال النشاط الإنتاجي أو الخدمي الذي ستمارسه المؤسسة أو اختيار الأسواق و المنتجات من أجل ضمان تكيف المؤسسة مع المحيط.

هذا النوع من القرارات يؤخذ عند قمة الهيكل التنظيمي بواسطة الإدارة العليا في المنظمات، و هي عادة تغطي مدة زمنية أطول من النوعين الآخرين.

ب. قرارات تكتيكية : (إدارية (و هي قرارات تتعلق بإعادة الهيكل التنظيمي و حدود السلطات و المسؤوليات و العلاقات بين الوظائف، فهذا النوع من القرارات ينصب على تسيير الموارد : اكتساب (اقتناء)، تنظيم و تطوير الموارد المادية، البشرية، المالية و التكنولوجية [10] ، لأن التنظيم الإداري الجيد هو الذي يضمن تدفق الموارد الإنتاجية لتنفيذ العمليات الإنتاجية المختلفة.

تؤخذ هذه القرارات عند مستوى إداري (الإدارة الوسطى) أقل مما تؤخذ فيه القرارات الإستراتيجية .

ج. قرارات تنفيذية : (تشغيلية (هي تلك القرارات اللازمة للتعامل مع المشاكل المتصلة بتنفيذ خطط المنظمة [5]، فهي قرارات روتينية بسيطة تعني بتسيير الأعمال اليومية التشغيلية و الأنشطة الروتينية البسيطة للمنظمة،و مثل هذه القرارات تتطلب قدرا ضئيلا من الإبداع و الاستقلالية، كون معظمها إجراءات نمطية معينة.و تتعلق هذه القرارات بتحديد وسائل الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج و تحديد أفضل أساليب الإنتاج التي تعمل على زيادة الأرباح أو تخفيض التكاليف أو ضبط توقيت الموظفين، و جدولة إجازاتهم، و تنظيم حركة التوزيع و النقل و التسعير و غيرها. و تُصنع هذه القرارات في المستويات التنظيمية الدنيا.

3 . وفقا لإمكانية برمجتها:

لقد ميز الأستاذ ***H. Simon*** بين نوعين أساسيين هما:

---

[9] M. Darbelet. Economie d'entreprise. Ed: Foucher. Paris. 1992. P : 20

[10] M. Darbelet. OP-CIT. P : 20.

أ. القرارات المبرمجة : هي " قرارات متكررة و إجرائية إلى حد أنه يمكن إخراج إجراء محدد من معاملتها، بحيث أنها لا يجب أن تعامل كأنها جديدة في كل مرة تحدث" [6]، فإجراءات اتخاذ القرار هنا محددة بشكل واضح مسبقا. و أشار ***H. Simon*** إلى أن القرارات المبرمجة تشبه القرارات التشغيلية أو الروتينية، حيث تقوم بإتباع برنامج محدد ثم تصبح بعد فترة ذات طبيعة روتينية متكررة تعالج مشاكل متكررة.

بعبارة أخرى ، " القرارات المبرمجة هي القرارات التي لا يتطلب اتخاذها المرور بمرحلتي التعريف بالمشكلة و تصميم الحل، بل اتخاذ القرار فورا وفق معايير مبرمجة سلفا"[11] .

و من أهم أمثلة هذه القرارات:

قرار منح إجازة للموظف، أو قرار بالموافقة على خروج الموظف قبل موعد انتهاء الدوام الرسمي، أو إعادة الطلب عند مستوى معين للمخزون، أو مطالبة الزبائن المدينين عند مستوى معين من المديونية و فترة محددة من التأخير. ...

فهذه القرارات إذا لا تحتاج إلى جهد و إبداع فكري، و من الأفضل أن تقوم المستويات التنفيذية باتخاذ مثل هذه القرارات و عدم تركيزها بيد المستويات الإدارية العليا لضمان السرعة في أداء العمل و عدم تعطيله.

ب. القرارات غير المبرمجة : فهي " جديدة و غير مرتبة و ليست متتابعة في العادة، و لا توجد طريقة واضحة لمعالجة المشكلة لأنها لم يسبق لها أن تظهر من قبل أو بسبب أن طبيعتها و تكوينها الدقيق يكون محيرا أو معقدا أو بسبب أنها مهمة لدرجة أنها في حاجة إلى وضع حل خاص مفصل لها" [12]، فهي قرارات جديدة و إستثنائية و لا تتكرر بصفة دورية منتظمة، و بالتالي لا يمكن برمجتها أو جدولتها، فهي حالات جديدة و ليست متشابهة.

---

[11] سليم إبراهيم الحسنية .نظم المعلومات الإدارية (نما).ط1.مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع . عمان. الأردن .1998. ص:239.

[12] رايموند مكليود. مرجع سبق ذكره. ص: 702.

لذلك فإن مثل هذه القرارات يصعب اتخاذها بشكل فوري، لأنها تتطلب جهدا فكريا و وقتا كافيا لجمع المعلومات و تقديم البدائل و مناقشتها و البحث في احتمالات نتائجها، فهذه القرارات تحتاج إلى الإبداع و الابتكار في إيجاد الحلول المناسبة، فقد سماها ***جور دون Gordon*** بالقرارات الإبداعية و أطلق على القرارات المبرمجة القرارات التكيفية

و من الأمثلة على هذا النوع من القرارات:

قرار بإنشاء فرع جديد، أو قرار بتوسيع الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، قرار بطرح منتوج جديد للسوق، أو قرار التوسع في سوق البيع إلى الأسواق الخارجية أو قرار التحول في سياسات الإنتاج من إنتاج مستمر مثلا إلى إنتاج حسب الطلب، ....

و بديهي أن يكون لمستويات الإدارة العليا في المنشأة دورا أكبر في الإعداد و الإشراف على إتخاذ القرارات غير المبرمجة نظرا لطبيعتها (معقدة و إرتباط مستقبل المؤسسة و نجاحها بهذه القرارات .(

و لقد تطرق الباحث ***ج.ل.لوموانيي J.L .le Moigne*** إلى نوعين من القرارات ضمن القرارات غير المبرمجة بحيث عرف كل منها على النحو الآتي[13]

القرارات غير المبرمجة المهيكلة : و هي القرارات التي يمكن إتخاذها بالإعتماد على عدد من طرق الحل (الوسائل المساعدة على إتخاذ القرار) كالنماذج الإحصائية و بحوث العمليات، على سبيل المثال إختيار مورد معين أو تحديد قواعد البيع.

- **القرارات غير المبرمجة غير المهيكلة** : و هي القرارات التي تكون فيها المعايير التي يجب أخذها في الحسبان جد كثيرة و مهمة، و أسلوب معالجة المشكلة يطغى عليه عدم التأكد، هذا ما ينقص من عزيمة المقرر في استنباط الحل اللائق لهذه المشكلة، و في هذه الحالة يترك للمقرر حيزا كبيرا للحدس و

[13] J. L. le Moigne. Les systèmes de décision dans les organisations. Presses Universitaires de France. Paris. 1974. P : 71.

اللارشادة في اتخاذ هذا النوع من القرارات، على سبيل المثال: اختيار مسؤول ما أو اقتحام الأسواق الأجنبية.

4. وفقا لظروف صناعتها:

تتضمن البيئة التي يتخذ فيها القرار عددا من المتغيرات و المؤثرات الإنسانية و الطبيعية التي تؤثر في نوع القرارات المتخذة، و يمكن تقسيم القرارات بحسب تأثير البيئة المحيطة إلى:

1. **القرارات تحت ظروف التأكد** : هذه القرارات تتخذ في حالة التأكد التام من الظروف و المتغيرات التي تؤثر في القرار الواجب إتخاذه، و عليه فإن متخذ القرار يعي تماما نتائج القرار و آثاره مسبقا قبل إتخاذه.

2. **القرارات تحت ظروف المخاطرة** : و هي القرارات التي تتخذ في ظروف و حالات محتملة الوقوع،و بالتالي فإن على متخذ القرار أن يُقدر الظروف و المتغيرات محتملة الحدوث في المستقبل و كذلك درجة احتمال حدوثها، بمعنى آخر هي قرارات تتخذ في ظل ظروف معروفة من المحتمل حدوثها، و درجة احتمال الحدوث هذه معروفة نسبيا أيضا.[14]

3. **القرارات تحت ظروف عدم التأكد** : و هي القرارات التي غالبا ما تقوم بها الإدارة العليا عندما ترسم أهداف المشروع العامة و سياسته و تكون الإدارة في ظروف لا تعلم فيها مسبقا إمكان حدوث أي من المتغيرات أو الظروف المتوقع وجودها بعد إتخاذ القرار، و ذلك بسبب عدم توافر المعلومات و البيانات الكافية و بالتالي صعوبة التنبؤ بها، فهي إذا قرارات تتخذ في ظل ظروف من الممكن حدوثها، و لكن لا تعرف درجة إحتمال حدوثها.

[14] اسماعيل ابراهيم الجمعة، وزينات محمد حرم، المحاسبة الإدارية ونماذج بحوث العمليات في اتخاذ القرارات، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2000، ص:43

و في ظل هذه الظروف فإن متخذ القرار بإمكانه الإستعانة بمجموعة من الوسائل تساعده على إتخاذ القرار، تتنوع و تختلف بإختلاف الظروف." ففي ظل التأكد بإمكان متخذ القرار استعمال : البرمجة الخطية، شبكة عمل ...***Pert*** ، أما في ظل عدم التأكد بإمكانه استعمال عدة طرق للمقارنة مثل" :***أقصى/أدنى،"Max/Min*** ، أي أقصى قيمة في مجموعة أدنى القيم،***" أقصى/أقصى،/Max Max"***، أي أقصى قيمة في مجموعة أقصى القيم، ***" أدنى/أقصى،"Max/Min*** ، أي أدنى قيمة في مجموعة أقصى القيم. و أخيرا و في ظل المخاطرة فمتخذ القرار يمكنه الاستعانة بمختلف طرق حساب الاحتمالات كالأمل الرياضي" [15]

5 .وفقا للنمط القيادي لمتخذها:

يمكن تصنيف القرارات من حيث القائمين بإتخاذها إلى:

1. **قرارات انفرادية :** القرار الإنفرادي هو الذي ينفرد متخذ القرار بصنعه دون مشاركة في هذا الشأن من جانب من يعنيه أمر القرار، و بالتالي فإن عملية تحديد المشكلة و تحليلها و إختيار البديل المناسب لحلها تعتبر عمليات متأثرة كليا بالخيارات السابقة و الأحكام الشخصية للفرد متخذ القرار.

2. قرارات جماعية : أما القرار الجماعي فهو الذي يكون ثمرة جهد و مشاركة جماعية، و حسب درجة تأثير أفراد الجماعة على إتخاذ القرار النهائي، يمكن التفريق بين ثلاثة أنواع من مشاركاتهم :

أفراد الجماعة ينصحون المقرر و هو الذي يتخذ القرار.

- أفراد الجماعة لا بد أن يُجمعوا بالموافقة على القرار النهائي، و متخذ القرار يدير النقاش و ينميه، و تدعى أيضا القرارات الجماعية بالإتفاق.
- أغلبية الجماعة توافق على القرار النهائي، و الفرق بين هذا النوع و الذي يسبقه هو أنه هنا لا يلزم إجماع كل أفراد الجماعة، بل يلزم أن تكون هناك أغلبية على القرار، و هذا ما يسمى بالقرارات الجماعية بالأغلبية.

[15] Gllies Bressy, Christiant Konkuyt. Economie d'entreprise. Ed : Sirey. Paris . 1990. P : 50.

من خلال هذين النوعين من القرارات (الإنفرادية و الجماعية) يمكننا أن نستشف نوعين من الأنماط القيادية، " فالقرار الإنفرادي يعكس الأسلوب البيروقراطي التسلطي في الإدارة، بينما يمثل الثاني الأسلوب الديمقراطي لها"[16]

المطلب الثالث: أهمية اتخاذ القرارات:

لا يمكن أداء نشاط ما لم يتخذ بصدده قرار، فاتخاذ القرارات هي أساس عمل المدير، والتي يمكن من خلالها إنجاز كل انشطة المنظمة، وتحديد مستقبلها، ولا يمكن أداء أي وظيفة بالمنظمة، أو أداء أي وظيفة إدارية (كالتخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة) ما لم يصدر بصددها قرار يحدد من يقوم بها، ومتى، وأين، ومع من، وبأي تكلفة، وغير ذلك.

1 -اتخاذ القرارات عملية مستمرة:

يمارس الإنسان اتخاذ القرارات طوال حياته اليومية. فمنذ قيامه من نومه يقرر ماذا يأكل؟ وماذا يلبس؟ وإلى أين يذهب؟ وما هي وسيلة الانتقال التي سوف يستخدمها؟ وما هو الطريق الذي يسلكه؟ وهكذا، إلى أن يقرر الذهاب إلى النوم. ومن وقت لآخر يواجه الإنسان بقرارات مصيرية وحاسمة فعند حصوله على الثانوية العامة – يقرر هل يتجه للعمل؟ أو يقرر الالتحاق بالجامعة؟ وعندما يقرر الالتحاق بالجامعة عليه أن يختار الكلية التي يدرس فيها، وبعد التخرج يقرر مجال العمل الذي يسعمل فيه طيلة حياته.

وإذا كان هذا هو موقف الإنسان العادي فإن مجال العمل في المنظمات ما هو إلا مجموعة مستمرة ومتنوعة من القرارات الإدارية في متخلف المجالات كالإنتاج والتسويق والتنظيم والأفراد، ونحوها.

[16] خليل محمد حسن الشماع و الآخرون. مبادئ إدارة الأعمال. مؤسسة دار الكتب للطباعة و النشر. بغداد. بدون سنة نشر . ص : 107.

2 -اتخاذ القرارات أداة المدير في عمله:

لكل ذي مهنة أداته التي يستخدمها في عمله، فالنجار أداته المناشر، والكتاب أداته القلم، والجندي أداته البندقية.

وهنا نسأل ما هي أداة المدير في عمله اليومي؟ إن اتخاذ القرارات هي أداة المدير في عمله اليومي، إن اتخاذ القرارات هي أداة المدير التي بواسطتها يمارس العمل الإداري حيث يقرر ما يجب عمله؟ ومن يقوم به؟ ومتى يتم القيام به؟ وأين يتم القيام به؟ وهكذا كلما ارتفعت قدرات المدير في اتخاذ القرارات كلما ارتفع مستوى أدائه الإداري.

3 -القرارات الإستراتيجية تحدد مستقبل المنظمة:

ترتبط القرارات بالمدى الطويل في المستقبل. ومثل هذه القرارات يكون لها تأثير كبير على نجاح المنظمة أو فشلها، فلا شك أن قرار شركات السيارات اليابانية بإنتاج السيارة الصغيرة، منذ أمد بعيد، مكن هذه الشركات من النجاح في إنتاج السيارات الصغيرة، وصعوبة وعدم مقدرة الشركات الأمريكية منافستها. كما أن فشل شركة IBM في اتخاذ قرارات فعالة في مواجهة إنتاج الشركات المنافسة لأجهزة الكمبيوتر الشخصي بتكلفة منخفضة، أدى إلى فقدان الشركة لمركز الصدارة في سوق الكمبيوتر الشخصي واصبحت مهددة بترك هذا السوق، وهذا الحال ينطبق تماماً على الأمم والشعوب، حيث تلعب القرارات الاستراتيجية دوراً مهماً في مصيرها ومكانتها بين دول العالم.

4 -اتخاذ القرارات جوهر العملية الإدارية:

يرى البعض أن اتخاذ القرارات هو جوهر وظيفة التخطيط نظراً لأن عديد من نشاط وظيفة التخطيط ينطوي على سلسلة القرارات، ولكننا نرى أن اتخاذ القرارات ليس جوهر وظيفة التخطيط وحدها، ولكنه أساس وجوهر كل الوظائف الإدارية الأخرى من تنظيم وتوجيه ورقابة، لأن كلا من هذه الوظائف تنطوي على مجموعة من القرارات الإدارية الحاسمة كما سيتضح ذلك من الدراسة التفصيلية لهذه الوظائف.

5 -اتخاذ القرارات أساس لإدارة وظائف المنظمة:

إن الدور الإداري في وظائف المنظمة يحتوي على مجموعة من القرارات الخاصة بإدارة الجوانب المختلفة لهذه الوظائف.

إن وظيفة الإنتاج تنطوي على مجموعة من القرارات الخاصة بتحديد ماذا تنتج. وما هو الحجم الأنسب للإنتاج؟ وما هي فترة الخطة الإنتاجية؟ ومن المسؤول عن الإنتاج في فترة زمنية معينة؟ ونحوها. كذلك فإن نشاط التسويق به عدد من القرارات الخاصة بتخطيط السوق والتسعير والترويج ونحوها. وبالنسبة لوظيفة الأفراد، فإنها تتضمن عديد من القرارات المهمة الخاصة بتعيين الأفراد وترقياتهم وتنقلاتهم وإنهاء خدماتهم وغيرها.

وبالنسبة لوظيفة التمويل فإن هناك قرارات عديدة مثل، تحديد حجم رأس المال ومصادر الحصول عليه من داخل المنظمة أو من خارجها، وكذا القرارات الخاصة بإدارة رأس المال واستخداماته في المنطقة.

والواقع أن اتخاذ القرارات يعتبر أساس لجميع وظائف الإدارة وكذلك وظائف المنظمة حيث إن إدارة وظائف المنظمة إنما تعتمد على اتخاذ القرارات المرتبطة بإدارة الجوانب المختلفة لوظائف المنظمة.

المبحث الثاني :لمحة عامة حول اتخاذ القرار

المطلب الأول: مميزات عملية اتخاذ القرار

من أهم خصائص عملية اتخاذ القرار ما يلي:[2]

- ✓ تتصف عملية اتخاذ القرار بالاستمرارية من مرحلة لأخرى.
- ✓ تتأثر عملية اتخاذ القرار بالعوامل البيئية المحيطة بها.
- ✓ تتكون عملية اتخاذ القرار من خطوات متتابعة.
- ✓ عملية عملية اتخاذ القرار عملية ادارية وتنظيمية في آن واحد.[3]

- ✓ عملية عملية اتخاذ القرار عملية عامة تشمل معظم المؤسسات على اختلاف تخصصاتها
- ✓ أي قرار لا بد وأن يكون امتدادا من الحاضر إلى المستقبل، لأن معظم القرارات بالمؤسسات هي استمرارا للماضي
- ✓ إن عملية اتخاذ القرار تتأثر بالعوامل الانسانية الناتجة عن سلوكيات الشخص الذي يقومون باتخاذ القرار.
- ✓ عملية اتخاذ القرار مرحلة متقدمة في العملية الإدارية، والمراحل السابقة لعملية اتخاذ القرار
- ✓ عملية اتخاذ القرار تتصف بالواقعية حيث تقبل بالوصول إلى الحد المعقول وليس إلى الحد الأقصى

المطلب الثاني: اتخاذ القرار و مراحله:[17]

وهي خطوات سليمة نتبعها للوصول إلى القرار الصائب في الوقت المناسب، بحيث تكون هذه الخطوات متناسقة ومترابطة ومتسلسلة نعرضها في خمسة مراحل كالتالي:

مرحلة تشخيص المشكلة وتحديدها: إن من الأمور المهمة التي ينبغي على متخذ القرار وهو بصدد التعرف على المشكلة الأساسية وأبعادها هي تحديد طبيعة الموقف الذي خلق المشكلة ودرجة أهمية المشكلة وعدم الخلط بين أسبابها وأعراضها، والوقت المناسب لحلها .

- ❖ **مرحلة جمع المعلومات والبيانات:**

إن فهم المشكلة فهما حقيقيا وكذا تحديد أبعادها مع اقتراح بدائل مناسبة لحلها يتطلب جمع المعلومات والبيانات ذات الصلة بالمشكلة محل القرار، وذلك أن اتخاذ القرار الفعال يعتمد على قدرة القائمين به للحصول على أكبر قدر ممكن من البيانات الدقيقة والمعلومات الملائمة لتحليلها تحليلا دقيقا يتم مقارنة الحقائق مع الأرقام وهذا للوصول إلى معلومات تساعد على بلوغ القرار الصائب.

[17] ناصر محمد علي المجهلي، حصائص المعلومات المحاسبية، وأثرها في اتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009، ص:114-115.

❖ **مرحلة تحديد واختيار البدائل:**

وتعتبر هذه المرحلة من أهم مراحل اتخاذ القرار تمثلت في البحث عن الحلول والبدائل الممكنة لحل تلك المشكلة وتلعب الخبرة لدى متخذي القرار دورا أساسيا في هذا المجال.

وذلك بالمقارنة بين كل بديل من البدائل الممكنة كما يتم ذلك عن طريق تحديد مزايا وعيوب كل بديل ثم اختيار البديل الأنسب.

❖ **مرحلة تقييم البدائل:**

حين الانتهاء من وضع البدائل المتاحة يجد المدير نفسه أمام ضرورة تقييمها لاختيار البديل الأنسب، وذلك لأن أي حل من هذه الحلول يحتوي على مزايا وعيوب، إذ لا تتطابق الحلول جميعا من حيث قدرتها على تحقيق الهدف.[1]

❖ **مرحلة تنفيذ ومتابعة اتخاذ القرار:**

حيث يعد اختيار البديل المناسب هو البديل الذي يحقق الهدف المطلوب إنجازه لاتخاذ القرار التي تعد كإعلان عن ذلك البديل، ويجب أن يتبع عملية اتخاذ القرار نوع من الرقابة للتأكد من فعالية القرار الذي تم اتخاذه.[2]

المطلب الثالث: مؤثرات عملية اتخاذ القرار

تتأثر القرارات بثلة من العوامل المختلفة التي من شأنها تزيد أو تنقص من صعوبة هذه العملية، وأحيانا تسوقنا إلى قرارات غير رشيدة، فعلى متخذي القرار الأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل التي يمكن أن تؤثر على القرارات مهما كانت، ويمكن تلخيص أهم هذه العوامل كما يلي:

أولا= عوامل البيئة الخارجية: وتخص البيئة الخارجية للمؤسسة وهي:[3]

- الظروف السياسية والاقتصادية والمالية في المجتمع

[1] اسماعيل مناصريه، دور نظام المعلومات الإدارية في الرفع من فعالية عملية اتخاذ القرارات الإدارية، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2004، ص:13.

[2] ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سبق ذكره، ص:115.

[3] كاسر ناصر المنصور، «الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية"، دار حامد، عمان، 2006

- الظروف الإنتاجية القطاعية كالموردين والمستهلكين
- العوامل التنظيمية الاقتصادية والاجتماعية كالتشريعات والرأي العام والسياسة العامة للدولة وشروط الانتاج.
- التطورات التكنولوجية التي تقوم عليها الأنشطة الاقتصادية.
- درجة المنافسة التي قد تواجه المنافسة في السوق.

ثانيا: عوامل البيئة الداخلية:

وتخص البيئة الداخلية للمؤسسة وهي:[1]

- عدم وضوح درجة العلاقة التنظيمية بين الإدارات والأقسام.
- عدم وجود نظام معلومات داخل المؤسسة يفيد متخذ القرار بشكل جيد
- درجة المركزية وحجم المؤسسة
- مدى توفر الموارد المالية والفنية والبشرية للمؤسسة
- درجة وضوح أهداف المؤسسة
- جملة القرارات التي تصدر عن مستويات إدارية أخرى

ثالثا= متخذ القرار (المدير)[2]

فالمدير هو عضو في المجتمع يتأثر بالعادات والتقاليد مما تنعكس إيجابا أو سلبا على سلوكياته الوظيفية[2]، كما وعلى فعالية القرار الذي يتخذه ومن أهم العوامل النابعة من شخصه ما يلي:[3]

- فهمه العميق للأمور
- قدرته على التوقع
- مؤهلات وتخصصاته في مجال الإدارة

1 كاسر ناصر المنصور، مرجع سبق ذكره

2 اسماعيل مناصرية، مرجع سبق ذكره.

3 خليل محمد العزاوي " إدارة اتخاذ القرار الإداري، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن ، 2006، ص: 196

4 علي حسين، نظريات القرارات الإدارية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008

- قدرته على تحمل المسؤولية
- توجهات وأخلاقيات المدير
- قدرة المدير على ضبط النفس في المواقف الحرجة
- حنكته السابقة ومدة قدرته على الاستفادة من معلومات المتاحة له

رابعا= عوامل حالات القرار:

ونعني بها الظروف البيئية المحيطة بالقرار نذكرها كالتالي:[4]

- البيئة المستقرة (حالة تؤكد) تمتاز بكونها عوامل بيئية مؤثرة بسيطة وغير متغيرة
- البيئة البسيطة المتغيرة (بين المخاطرة وعدم التأكد) امتازت هذه البيئة بعدد العوامل البيئية القليلة والبسيطة لكنها تتغير من فترة لأخرى، حتى القرار هنا يتغير من حالة تؤكد إلى حالة عدم تأكد.
- البيئة المعقدة المستقرة (حالة المخاطرة): وهنا العوامل البيئية كثيرة إلا أنها بسيطة لا تتغير من فترة لأخرى، لذلك فهي واضحة، لكن هناك بعض المخاطرة خاصة لكثرة العوامل البيئية وعدم التأكد من المعلومات
- البيئة المعقدة الغير المستقرة(عدم تأكد) أما في هذه الحالة تكون العوامل البيئية كثيرة وصعبة وغير جلية تتغير من فترة لأخرى، وهذا مما يعقد الاحتمالات لذا سميت بحالة عدم تأكد.

المبحث الثالث: عملية اتخاذ القرار وعلاقته بللقوائم المالية

المطلب الأول: مستخدمو القوائم المالية

يتعدد مستخدمو المعلومات المالية والتي يتم عرضها في القوائم المالية والتي غالبا ما تساعدهم في ترشيد القرارات التي يتخذونها بماء على هذه المعلومات، ويمكن تحديد الفئات الأساسية التالية كالآتي:[1]

[1] عثمان مداحي، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المحاسبية، أطروحة الدكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009/2008، ص: 233، 235.

أولا: الموظفون يهتمون بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباب الأعمال كما يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على دفع تعويضاتهم المختلفة في الوقت المناسب ورواتبهم ومكافآتهم ومزايا التقاعد لهم وتوفير فرص العمل.

ثانيا: المستثمرون

يهتم المستثمرون الحاليون أو المتوقعون بالمعلومات المالية التي تساعدهم على اتخاذ القرارات الشراء والبيع كما يحتاج المساهمون أيضا معلومات تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على دفع توزيعات الأرباح المستحقة لهم.

ثالثا: المقرضون[18]

يقدم المقرضون الأموال بصور مختلفة وأغراض متنوعة حيث نجد هناك الائتمان قصير الأجل الذي ينبني على أمل خلال فترة زمنية قصيرة عادة ما تتراوح بين شهر إلى 03 أشهر، كما تتلقى المؤسسة قروضا أخرى قصيرة أو طويلة الأجل من عدة مصادر كالبنوك أو القيام بإصدار سندات كما يهتم المقرضون بطريقة تحليل الإمكانات المستقبلية للمؤسسة أساسا بحصولهم على ما يضمن تسديد ديونهم مع الفوائد.

رابعا: الموردون والدائنون الآخرون

يهتم الموردون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد إمكانية استرداد المبالغ الدائنون بها في الوقت المناسب

خامسا: العملاء

يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة ومنتجاتها أو خدماتها خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل المدى معها أو الاعتماد عليها.

سادسا: الحكومات ووكالاتها ومؤسساتها

[18] خلف عبد الله الوردات.التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق.ط1.مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.2006.ص30.

تهتم بعملية توزيع الموارد وبالتالي نشاطات المؤسسة كما يتطلب معلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة وتحديد سياسات الضريبية من أجل إحصاء الدخل القومي وإحصاءات مختلفة.

سابعا: الجمهور

تؤثر المؤسسة على الجمهور من مختلف النواحي مثل المساهمة في تقدم الاقتصاد الوطني وذلك من خلال خلق فرص عمل جديدة ومساندة الموردين المحليين، وبالتالي فللجمهور مصلحة بمعرفة الوضع المالي للمؤسسة.

المطلب الثاني: صعوبات اتخاذ القرار

هناك أسباب تكمن وراء عدم الوصول إلى قرار رشيد ، وهي متعددة في صورها ، ومتباينة في آثارها ، وبصفة عامة فإن الأسباب التي تعيق عملية اتخاذ القرار تتعلق بتكوين المشكلة محل القرار ، وإيضاحها ، وربطها بغيرها من المشاكل، وتتركز أساسا حول محور واحد وهو مرحلة التوقع أو التنبؤ، وفي ضوء ذلك يرجع إعراض المدير عن اتخاذ القرارات إلى عدة أسباب أهمها سوء فهمه للإدارة وهذا لضعف كفاءته وعدم قدرته على الاختيار السليم بين البدائل ، وخوف المدير من اتخاذ القرار قد يكون ناتجا عن عدم وجود فلسفة معينة واضحة تقود عملية اتخاذ القرار ، أو صعوبة التنبؤ بالمستقبل ، أو أن يحمل القرار في مضمونه ما يتعارض مع عادات وتقاليد وقيم المجتمع وحداثة المدير في العمل وعدم وضوح النصوص والاختصاصات واللوائح والتعليمات بالنسبة له[19].

و من أهم هذه المعوقات نذكر ما يلي:

- **التنظيم الخاطئ للمشكلات :** فبعض المشكلات يمكن إعطاؤها أهمية ودراستها للوصول إلى حل لها بينما هناك مشكلات أكثر منها أهمية لم يتم بحثها ، والحل ينحصر في تحليل المشكلة ، هل هي سهلة وبسيطة أم أن لها العديد من العناصر المعقدة ، وإذا نظرنا إلى المشكلات الثانوية التابعة لها فينبغي التعرف على درجة أهميتها ومدى ضرورة حلها ، وهل تتطلب قرارا فوريا أم لا ، ويستطيع المدير

[19] عثمان مداحي، مرجع سابق، ص: 233، 235.

والعاملون معه الاستفادة من ذلك في توفير الوقت لجمع المعلومات مع مراعاة عدم تأخير القضايا وإهمالها.

- **التسرع والخطأ في إصدار القرارات :** ينتج ذلك عن اتخاذ قرارات هامة سريعة دون تفكير نتيجة لعدم الاستفسار التام عن المشكلة أو التفسير الخاطئ عنها.
- **وحدة القرار:** وهو قرار فردي تعسفي يتخذه بعض المديرين، وقد يكون خاطئا ، لأن الكثير من القرارات يتطلب نقاشات وحوارات، والقرار الصائب يتم فيه جمع الآراء بالتعريف بالمشكلة وتحديدها وجمع الحقائق حولها للتوصل إلى حلول و بدائل ، و اختيار الحل الأمثل واتخاذ القرار وفقا لذلك.
- **التقصير في عملية الإتصال :** ينصب اهتمام المدير على اتخاذ قرارات من شأنها تيسير العمل وإنجازه بكفاءة وفعالية ، والقرارات إذا كانت مبهمة وغير واضحة للجميع فإنها لا تحقق شيئا من الأهداف الرئيسية.
- **شخصية متخذ القرار:** فمن المسلم به أن عملية اتخذ القرار يمكن أن تتأثر بالسلوك الشخصي لمتخذ القرار ذاته ، والذي يتأثر بدوره إما بمؤثرات خارجية أو مؤثرات داخلية كالضغوط النفسية ، واتجاهاته وقيمه ، وأفكاره ، وخبراته، وهذا الأمر يترتب عليه حدوث ثلاثة أنماط من السلوك هي : الإجهاد ، الحذر والتسرع ، وهذه الأنماط تنعكس آثارها على الأفراد خلال قيامهم بعملية صنع القرار، فمنهم من يتعامل مع المشكلة بحذر وروية فتتفاقم آثارها ، ومنهم من يتعامل معها بسرعة فلا يتمكن من الإحاطة بجزئياتها، والبعض الآخر يتعامل معها بتردد.
- **التردد و الخوف :** وذلك لأن عملية اتخاذ القرار تتعلق بأمور تنفذ في المستقبل وتنشأ عملية التردد نتيجة لعدم وضوح الأهداف في ذهن متخذ القرار ، وهذا من شأنه جعل المستقبل يتسم بالغموض وقد تنشأ عملية التردد أيضا من عدم قدرة متخذ القرار على تحديد النتائج المتوقعة لكل بديل ، ومن ثم عدم ترتيبها حسب أولويتها.

- **عدم توفر البيانات والمعلومات** : إذا لم تتوفر البيانات والمعلومات المتعلقة بالمشكلة فإنها تمثل عائقا من معوقات اتخاذ القرار التي تواجه مدير المؤسسة.

خلاصة الفصل الثاني:

كان الهدف من هذا الفصل هو إعطاء فكرة عامة عن المتغير التابع للدراسة ألا وهو اتخاذ القرارات وتنفيذها وتأثيرها على المؤسسة، ولهذا تبنينا عدة مراحل عملية اتخاذ القرار فذكرنا خمس مراحل من تحديد المشكلة وصولا إلى مرحلة التنفيذ ومتابعة القرار كما توصلنا إلى أن هنالك عوامل تؤثر على اتخاذ القرار، فالظروف السياسية والاقتصادية وكذا التطورات التكنلوجية لها دور جد فعال في تغيير القرارات من فترة لأخرى.

الفصل الثالث:

دراسة حالة حول مؤسسة اتحاد التعاونية الفلاحية

تمهيد:

بعدما تطرقنا في الفصلين السابقين إلى الأسس النظرية للنظام المحاسبي المالي ومخرجات النظام المحاسبي وما توفره من بيانات بغية الحصول على معلومات ذات مصداقية واستخدامها في اتخاذ القرار

توضح من خلال دراستنا النظرية بأنه من المفترض وجود علاقه وتأثير لمخرجات النظام الوالي اتخاد القرار من خلال المميزات التي امتازت بها القوائم المالية.

سنحاول في هذا الفصل إسقاط ما تناولنا في هذه الدراسة النظرية على أرض الواقع وقد اخترنا مؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية بمستغانم رغبه في الإجابة على الإشكاليات الرئيسية للبحث وللوصول إلى الأهداف والبرهان على الفرضيات المطروحة، تم تقسيم الفصل إلى مبحثين كالتالي:

- ❖ المبحث الاول : نبذة تاريخية عن المؤسسة (UCA)
- ❖ المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لمؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية وتقييم دورها في اتخاذ القرار

المبحث الأول: نبذة تاريخية عن المؤسسة (UCA)

تعد هذه دراسة حالة مؤسسة اتحادية التعاونية الفلاحية مسقط أساسي في ولاية مستغانم، وذلك من حيث كفاءة عمالها ونزاهتهم في عملهم مما يساهم للمؤسسة أوباح وزيادات في رأس مالها وذلك مما يجعلها مختلفة ومتميزة عن باقي مؤسسات مستغانم.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم المؤسسة

بموجب عقد بتاريخ : 16– فبراير– 2010 ، المسجل بناء على طلب السيد خوادم سعيد بصفته رئيس مجلس تسيير اتحاد التعاونيات الفلاحية بمستغانم ، تم تكييف القانون الاساسي للاتحاد مع مقتضيات المرسوم التنفيذي 96–459 المؤرخ في 18 ديسمبر 1996 حيث يحمل هذا الاخير جملة من الخصائص التالية:

تأخذ هذه المؤسسة تسمية اتحاد التعاونيات الفلاحية لمستغانم ، كما يرمز لها اختصارا باللغة اللاتينية U.C.A DE MOSTAGANEM كما يرافقه علامة LOGO وهي رمز هذه المؤسسة ، حيث تقع هذه المؤسسة في مدينة مستغانم يرجع تاريخ إنشائها الى سنة 1960 ، كانت تابعة إلى تعاونية الحبوب

بغليزان حتى أصبحت بعد ذلك وحدة منفصلة تحت وصاية الديوان الجزائري للحبوب L'OAC، وهذا ابتداء من 1 جوان 1977 تم إصدار اعتمادها بتاريخ 20ماي 1977 تحت رقم 442 - 26.

كما توظف المؤسسة 145 عامل موزعين على النحو التالي : إطار سامي 9–إطار 30– مراقب عمال 60التنفيذ 46 .

كما ان في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني DAIP وتطبيقا لتعليمات المديرية العامة للديوان الجزائري المهني للحبوب (OAIC)وفرت المؤسسة في خلال المرحلة ما بين 2013 – 2017 35منصب شغل دائم في مختلف التخصصات لخريجي الجامعة و معاهد التكوين المهني

الاطار القانوني : تعتبر مؤسسة ذات طابع عمومي خدماتي

المطلب الثاني : آليات المؤسسة والنشاط المتعلق بها وعلاقة الاتصال بها.

نشاطها الرئيسي هو التكفل بتفريغ بواخر الشعير و القمح بنوعيه الصب و اللين و المستورد من طرف الديوان الجزائري المهني للحبوب القابلة للاستهلاك علما ان قدرته التخزينية 750 الف قنطار موزعة بين وحدتين :

وحدة المخازن المينائية ب 330 الف قنطار و مخازن الوحدة الرئيسية 420الف قنطار والبذور المصدرة المخصصة لتموين الوطن و انشاء رصيد منقول لمخزون الامان ، اضافة الى ذلك استلام وتخزين و تعليب و ترويج الحبوب و الخضر الجافة و الموارد المشتقة الناجمة عن الاستيراد او المخصصة للتصدير عبر ميناء مستغانم الى معالجة نوعية المنتوجات الموردة الى تعاونيات الحبوب و الخضر الجافة او كل مشتري اخر مهما الوسائل و المعدات بطريقة مباشرة مشتركة للأجل تحقيق الاهداف التي يعجز كل منخرط على تحقيقها بواسطة وسائله الخاصة المتمثلة في تزويد مطاحن ولاية مستغانم بمادة القمح المدعم من طرف الدولة فضلا عن تزويد التعاونيات المجاورة ، اما مادة الشعير فهي موجهة لوحدة صناعة تغذية الانعام (ONAP)بمستغانم وكذا نوادي الفروسية بنفس الولاية .

المقر الاجتماعي : الديوان الجزائري المهني للحبوب L'OAICبوهران

رأس مالها الاجتماعي : 950.000.00

اليات الاتصال : يمكن الاتصال بها اما عن طريق :

العنوان العادي : طريق تحلايتي عثمان ص,ب 476 مستغانم

رقم الهاتف : 045202840 / 045202088

رقم الفاكس : 045202062

العنوان الالكتروني : UCAMOSTA@HOTMAIL.COM

المطلب الثالث : الهيكلة التنظيمية للمؤسسة

يعتبر الهيكل التنظيمي للمؤسسة الهيكل الذي بمقتضاه يتم رسم سلوك جميع الافراد داخل المؤسسة دون الاخذ بعين الاعتبار لموافقتهم التنظيمية ومنه فان الهيكل هو الوسيلة الاساسية لتجميع الانشطة وتحديد العلاقات الوظيفية بين مختلف المنتوجات.

الشكل (02): الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

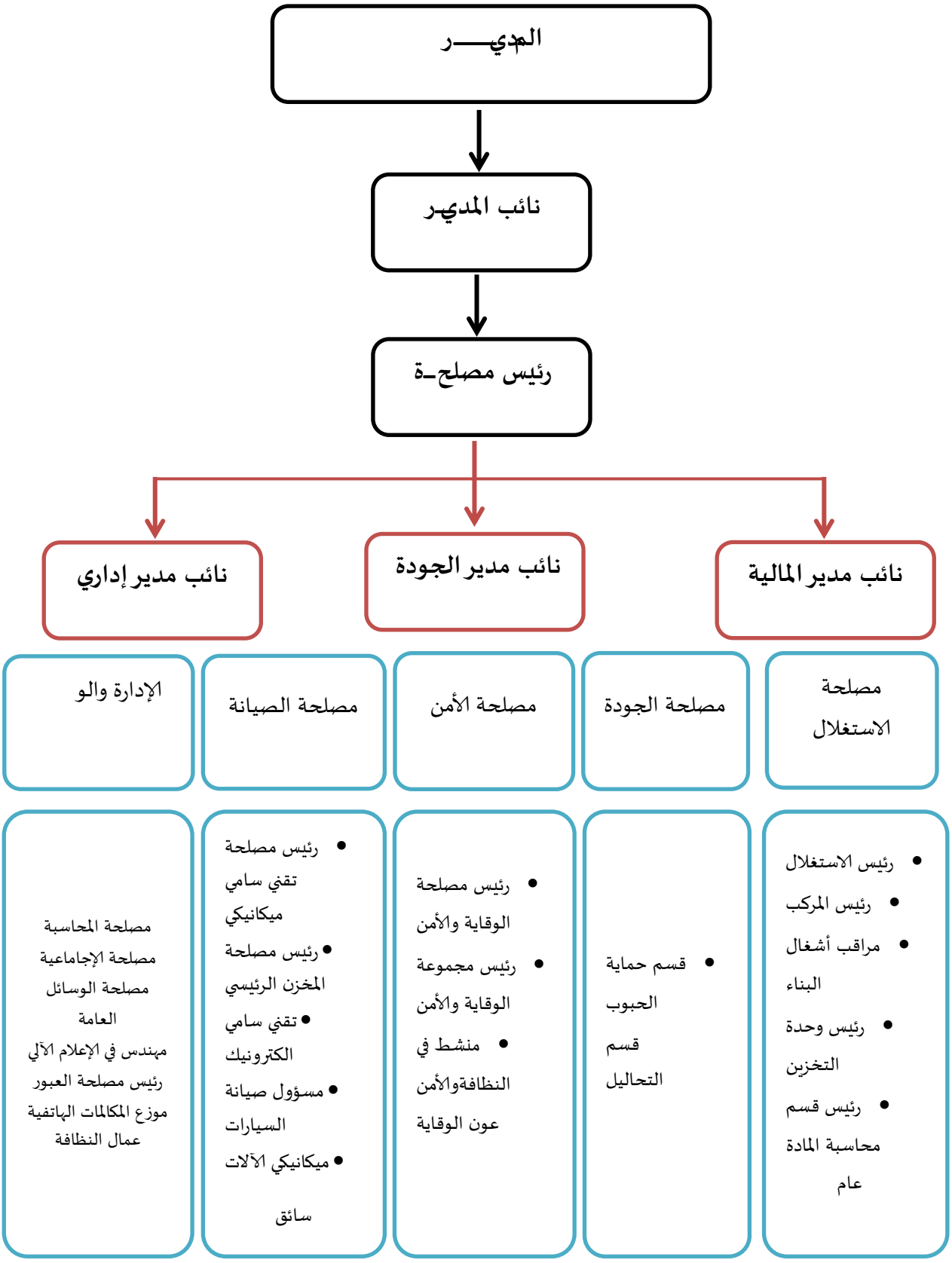

المصدر: مصلحة المستخدمين

شرح المصالح :

المدير: وهو المسؤول الاول و الاخير تستند اليه مسائل اتخاذ القرارات و دراسة جميع القضايا و رسم السياسة العامة من تخزين و مراقبة نشاط الوحدات و تسيير و توجيه رؤساء المصالح لمساعدتهم على تنفيذ مهامهم الموكلة لهم .

ينصب هذا الاخير من طرف المديرية العامة OAIC ويتم اقالته عن طريقها ، كما تتكون التعاونية الفلاحة من عدة مصالح و نيابات تتمثل في ما يلي :

نائب مدير المالية : يتمثل دوره في استلام الفواتير و وثائق ثبوتية تبين مختلف العمليات التي قامت بها الوحدة و كذا تسديد مبالغ هذه الفواتير و مراقبة التحركات لرصيد البنك

نائب مدير الجودة : يقوم بتحليل و تخزين الحبوب و حفظها وحمايتها من جميع المخاطر المتمثلة في الاتلاف و الحشرات .

نائب مدير اداري : وظيفته

- رسم مخطط لتسيير المسار المهني
- تسيير الموارد البشرية و المتابعة القانونية
- يساعد اللجنة في تسيير الاجتماعية
- يتابع المكاتب و ادواتها في المؤسسة

الامانة العامة : تعمل على استقبال البريد الوارد مع تسجيل كل الوثائق الصادرة و الواردة من المديرية العامة و تو جيه قرارات المدير الى الميادين الخاصة بنشاطات العمل و التخزين و التنسيق بين المدير و رؤساء المصالح و تنظيم الاجتماعات بغية ضمان السير الحسن داخل المؤسسة

1) **الادارة والوسائل العامة :** تتكون من مجموعة مصالح و هي :
   - مصلحة المحاسبة : تتكون من ثلاثة محاسبين تكمن مهامهم في جمع المعلومات المحاسبية و تسجيلها و مراقبتها ، و توجيه و تقييم حسابات المحاسبة وهذا بعد انشاء ميزانية افتتاحية و الختامية
   - مصلحة الشؤون الاجتماعية :

- تتكفل بملفات حوادث العمل ، توقيفات العمل لأسباب مرضية و تسديد التكاليف الطبية .
- تقوم على تصفية حساب ملفات المتقاعدين
- يتابع الاجهزة الطبية و يضمن تصرف الطب الجتماعي للعمال

- **مصلحة الوسائل العامة :**

- تشرف على ملفات التامين و على مسؤولية الحفاظ على المكاتب و الوسائل الاخرى الموجودة بالمؤسسة
- وضع قوائم للحاجيات و تسليمها للمورد .
- مراقبة و تسيير مخازن المادة الاولية تجنبا لنفادها و السهر على سلامتها .
- ضمان تنظيم البيانات و المساحات الخضراء في المؤسسة و الاشراف على تسيير مرائب السيارات و توجيه السائقين الذين لديهم مهام خارج المؤسسة
- متابعة حالة الاستهلاك ، تنظيم فواتير الغاز والكهرباء و الماء

- **قسم الإعلام الآلي :**

يسهر على شبكة الاعلام الالي و تطوير ثقافة المعلومات داخل المؤسسة لتبسيط العمل والبحث والسرعة في التنفيذ .

- **مصلحة العبور :** تتمثل في مايلي :

- التخليص الجمركي و ذلك بترخيص دخول منتوج (حبوب) و معاينته و تحديد جودته ، والتصريح باستيراده

- موزع المكالمات الهاتفية : يقوم بالتنسيق بين جميع المصالح و ذلك باستقبال المكالمات الداخلية و الخارجية وتحويلها حسب الطلب
- عمال النظافة : يقومون بتنظيف جميع المكاتب و مساحات المؤسسة

2) **مصلحة الصيانة :** يتمثل دورها في :

- تامين الصيانة و المحافظة على وسائل و ممتلكات المؤسسة
- تطبيق صيانة وقائية لتجنب الوقوع في الخسائر

و تحتوي هذه المصلحة على مجموعة من العمال موضحين حسب مصالحهم كالتالي :

✓ رئيس مصلحة تقني سامي : وهو مسؤول على جميع الات المؤسسة و صيانتها و مراقبتها

- ✓ ميكانيكي : يقوم بصيانة جميع الاعطاب التي تصيب الالات و المحركات
- ✓ رئيس مصلحة المخزن الرئيسي : حيث يقوم بتخزين جميع احتياجات المؤسسة من قطع غيار وادوات كهربائية .... الخ . حيث تتعامل هذه المصلحة مع مصلحة الصيانة تلبية لحاجياتها
- ✓ تقني سامي في الالكترونيك : حيث يقوم بصيانة ومراقبة جميع الالات والمحركات الكهربائية و الالكترونية
- ✓ سائق

3) **مصلحة الامن :** يكمن دورها في مراقبة دخول وخروج الشاحنات و مراقبة العمال و اثبات مزاولة عملهم مع ضمان الامن داخل المؤسسة .

كما تحتوي هذه المصلحة على اعوان و رؤساء مجموعات وهم كالتالي :

- رئيس مصلحة الامن والوقاية : يقوم بتحديد مهام كل عون امن ووقاية و مراقبتهم على السير الحسن لعملهم
- رئيس مجموعة الامن والوقاية : تمثلت مهامه في مراقبة دخول وخروج العمال و البضاعة المحملة كما يؤمن الصيانة و المحافظة على الوسائل
- منشط في النظافة الامن : يحرس هذا الاخير على نظافة الساحة و التكفل بالمساحات الخضراء .

4) **مصلحة الجودة:** تقوم على مراقبة البضاعة المخزنة بالمؤسسة مع المحافظة عليها و تحديد مدة تخزينها كما تحتوي على قسمين وهما:

- ✓ قسم حماية الحبوب : تتمثل في حفظ الحبوب لأقصى مدة الحشرات
- ✓ قسم التحليل : تحليل البضاعة المخزنة و تحديد نوعيتها و مدة صلاحيتها

5) **مصلحة استغلال :** تقوم بإدخال البضائع و تخزينها ثم اعادة توزيعها حسب مهام المؤسسة ، تتكون هذه المصلحة من رؤساء و محاسبين و مراقب هم كالاتي :

- ❖ رئيس الاستغلال : هو المسؤول عن المصلحة حيث يقوم بالتحكم في جميع عمال المصلحة و تحديد مهامهم كما يحرص على تنظيم و السير الحسن للمؤسسة .
- ❖ رئيس مركب : يقوم على استقبال البضائع الاتية عبر البواخر من الخارج و افراغها حيث يقع المركب بالميناء (ميناء مستغانم)
- ❖ رئيس وحدة التخزين : يقوم بالتخزين و المحافظة على المخزونات لأقصى مدة

- رئيس قسم محاسبة المادة : يسجل جميع البضائع (الحبوب) الاتية من المركب و الخارجة من المؤسسة و التدقيق الجيد في الحسابات
- مراقب اشغال البناء : يراقب البناءات الخاصة بالمؤسسة والمركب مع التكفل بجميع الترميمات
- عامل يدوي : يقوم بجميع اعمال اليدوية الخاصة بالمركب والوحدة و التفريغ والملأ و تنظيف المخازن و غيرها.

المبحث الثاني: القوائم المعتمدة من طرف المؤسسة(UCA)

المطلب الأول: تقديم القوائم المالية من طرف المؤسسة(UCA)

الفرع الأول: ميزانية مالية لسنة 2018

أولا: جاتب الأصول

الجدول رقم (01): ميزانية مؤسسة (UCA) حول أصول لسنة 2018

الأصول	2018			
	الإجمالي	الإهتلاكات والمؤونة	الصافي	الصافي
الأصول الغير الجارية				
فارق الشراء				
التثبيتات الغير المادية	81230.00	46599.33	34630.67	12012.00
التثبيتات المادية				
أراضي	44810.00		44810.00	44810.00
مباني	8956005.24	8124588.46	831416.78	1139000.07
تثبيتات مادية أخرى	1604516916.77	1281545485.63	322971431.14	424051119.72
تثبيتات ممنوح امتيازها				

تثبيتات جاري إنجازها				
التثبيتات المالية				
السندات الموضوعة موضع المعادلة				
المساهمات الأخرى وحسابات الدائنة الملحقة	33278399.85	3868000.00	29410399.85	29410399.85
سندات أخرى مثبتة				
القروض والأصول المالية الأخرى غير جارية				
ضرائب مؤجلة على الأصول				
مجموع الأصول غير الجارية	1646877361.86	1293584673.42	353292688.44	454657341.64
الأصول الجارية				
المخزونات الجاري إنجازها	14064936.21		14064683.77	11832353.02
الديون الدائنة استخدامات مماثلة				
الزبائن	2200349936.21	1568381.00	2198781555.21	2011891275.25
المدينون الآخرون	114598904.53		114598904.53	65779527.04
الضرائب	326069.14		326069.14	326069.14
الأصول الجارية الأخرى				
الموجودات وما يماثلها				
توضيفات وأصول				

مالية جارية				
الخزينة	33967736.95		33967736.95	33967736.95
مجموع الأصول الجارية	2363307330.60	1568381.00	2361738949.60	2147465183.87
مجموع العام للأصول	4010184692.46	1295153054.42	2715031638.04	2602122525.51

المصدر: الوثائق الداخلية لمؤسسة UCAلسنة 2018

ثانيا: جانب الخصوم

الجدول رقم (02): ميزانية مؤسسة UCAخصوم لسنة 2018

الخصوم	2018	2017
الأموال الخاصة		
رأس مال صادر	900000.00	900000.00
رأس مال غير مطلوب		
العلاوات والاحتياطات	365225871.94	365225871.94
فارق إعادة تقييم		
فارق معادلة		
النتيجة الصافية	139628834.22	- 528484.98
رؤوس الأموال الخاصة الأخرى – ترحيل من جديد	- 153190834.30	- 153190834.30
المجموع	352035386.88	212406552.66
الخصوم الغير الجارية		
القروض والديون المالية	116318838.25	156038824.40
الضرائب المؤجلة (المرصود لها)		

الديون أخرى غير جارية		
المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا	126674409.54	168176091.06
مجموع الخصوم الغير الجارية	242993247.79	324214915.46
الخصوم الجارية		
الموردون والحسابات الملحقة	2055136886.01	2053064352.37
الضرائب		
الديون الأخرى	10436078.82	12436705.02
خزينة الخصوم	54430029.54	
مجموع الخصوم الجارية	2120003003.37	2065501057.39
المجموع العام للخصوم	2715031638.04	26022122525.51

المصدر: الوثائق الداخلية لمؤسسة UCA 2018

الفرع الثاني: جدول حسابات النتائج لسنة 2018

الجدول رقم (03) جدول حسابات نتائج لمؤسسة UCAلسنة 2018

	2018	2017
رقم الأعمال	359997382.23	187335179.27
تغير مخزونات المنتجات المصنعة و الجاري تصنيعها		
الانتاج المثبت		
اعانات الاستغلال		
إنتاج السنة المالية	359997382.23	187335179.27

المشتريات المستهلكة	- 31009566.95	- 18765888.74
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	- 21332224.44	- 18335424.71
استهلاك السنة المالية	- 52341791.39	- 37101313.45
القيمة المضافة للاستغلال	307655590.84	- 150233865.82
أعباء العاملين	- 136787735.57	- 132770755.06
ضرائب ورسوم والمدفوعات المماثلة	- 268835.60	- 623113.70
الفائض الخام للاستغلال	170599019.67	16839997.06
المنتجات العملياتية الأخرى	413739.01	10490489.03
الأعباء العملياتية الأخرى	- 175.19	- 89.28
مخصصات الإهتلاكات	- 40512571.20	- 39277181.27
استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات	4303422.61	5109781.00
النتيجة العملياتية	134803434.90	- 6837003.46
المنتوجات المالية	955545.42	4858725.13
الأعباء المالية	- 82824.00	- 59226.30
النتيجة المالية	872721.42	4799498.83
النتيجة الجارية قبل الضرائب	135676156.32	- 2037504.63
الضرائب الواجب دفعها عن النتيجة العادية		
الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية		
مجموع المنتجات الأنشطة العادية	365670089.27	207794174.43
مجموع أعباء الأنشطة العادية	- 229993932.95	- 209831679.06

نتيجة الأنشطة العادية	135676156.32	- 2037504.63
العناصر الغير العادية	47562431.66	49562100.00
عناصر غير عادية	- 43609753.76	- 48053080.35
النتيجة الغير العادية	3952677.90	1509019.65
صافي نتيجة السنة المالية	139628834.22	- 528484.98

المصدر: الوثائق الداخلية لمؤسسة UCA لسنة 2018

الفرع الثالث: جدول تدفقات خزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة

يحتوي هذا الفرع على جدولين هذا لا يعني أنهما ناقصان إنما محتواهما محصور في هذا المضمون

جدول رقم (04): جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة UCA سنة 2018

	2018	2017
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية		
التحصيلات المقبوضة من الزبائن	177717154.78	240433201.81
المبالغ المدفوعة للموردين والعاملين	- 193055640.39	- 185825859.41
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة	- 82824.00	- 59226.30
الضرائب عن النتائج المدفوعة		

تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر الغير العادية	- 15421309.61	54548116.10
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر الغير العادية	- 8385680.46	- 6393604.09
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (أ)	- 23806990.07	48154512.01
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار		
المسحوبات عن اقتناء التثبيتات المادية أو الغير المادية	- 9665460.10	- 6120731.50
التحصيلات عن عمليات بيع التثبيتات المادية والغير المادية		
المسحوبات عن اقتناء التثبيتات المالية		
التحصيلات عن عمليات بيع التثبيتات المالية		
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية	955545.42	4858725.13
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج		
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)	- 8709914.68	- 1626006.37
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل		
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم		
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها		
التحصيلات المتأتية من القروض		
تسديدات القروض أو ديون أخرى مماثلة	- 45581347.26	- 37711989.16

تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)	- 45851347.26	- 37711989.16
تأثير وتغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات		
تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)	- 78098252.01	9180516.48
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية	57635959.42	48455442.94
أموال الخزينة ومعادلاتها عند اختتام السنة المالية	- 20462292.59	57635959.42
تغير أموال الخزينة	- 78098252.01	9180516.48
المقربة مع النتيجة المحاسبية	- 217727068.23	9709001.46

المصدر: الوثائق الداخلية لمؤسسة UCAلسنة 2018

الجدول رقم (05): تغيرات الأموال الخاصة

	رأس مال المؤسسة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
رصيد في 31 ديسمبر 2017	0.00	0.00	0.00	0.00	21213507.64
تغير الطريقة المحاسبية 2017	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
تصحيح الأخطاء الهامة	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
إعادة تقييم التثبيتات	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
الأرباح أو الخسائر الغير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
حصص المدفوعة	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00

زيادة رأس المال	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
صافي نتيجة السنة المالية	0.00	0.00	0.00	0.00	- 528484.66
رصيد في 31 ديسمبر 2017	0.00	0.00	0.00	0.00	211506552.66
تغير الطريقة المحاسبية 2018	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
تصحيح الأخطاء الهامة 2018	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
إعادة تقييم التثبيتات 2018	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
الأرباح أو الخسائر الغير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج 2018	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
الحصص المدفوعة 2018	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
زيادة رأس المال 2018	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
صافي نتيجة السنة المالية 2018	0.00	0.00	0.00	0.00	139628834.22
رصيد في 31 ديسمبر 2018	0.00	0.00	0.00	0.00	315135386.88

المصدر: الوثائق الداخلية لمؤسسةUCA لسنة 2018

المطلب الثاني: مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة وكيفية تطبيق باتخاذ القرار فيها

مؤشرات التوازن المالي للميزانية المالية

أولا: إعداد الميزانية المالية المختصرة

الجدول رقم (06): الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة سنة 2018

الأصول	2018	2017	الخصوم	2018	2017
أصول ثابتة	353292688.64	454657341.64	**رؤوس الأموال**	352035386.88	212406552.66
قيم الاستغلال	14064683.77	11832353.02	**ديون طويلة الأجل**	242993247.79	324214915.46
قيم محققة			**ديون قصيرة الأجل**		
قيم جاهزة	2313706528.9	2077996871.4	**خزينة الخصوم**	2120003003.37	2065501057.39
	33967736.95	57635959.42		54430029.54	
المجموع	2715031638.04	2602122525.51	**المجموع**	2715031638.04	2602122525.51

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ميزانية المؤسسة لسنة 2018

ثانيا: إعداد جدول التحليل الأفقي

	2017	2018	△	النسبة المئوية
أصول ثابتة	454657341.64	353292688.64	– 101364653	22.3%
قيم الاستغلال				
	11832353.02		2232330.75	18.9%
قيم محققة		14064683.77		
قيم جاهزة	2077996871.4		235709657.5	11.3%
		2313706528.9		
	57635959.42		- 23668222.47	-41.07%
		33967736.95		
المجموع			**112909112.78**	**4.33%**
رؤوس الأموال	212406552.66	352035386.88	139628834.22	65.7%
ديون طويلة الأجل				
	324214915.46	242993247.79	– 81221667.67	-25.1%

ديون قصيرة الأجل	2065501057.39	2120003003.37	54501945.98	2.6%
المجموع			**112909112.53**	**4.95%**

ثالثا: حساب رأس مال العامل لسنة 2018

يبين الجدول (08) أنواع رأس مال العامل

الجدول رقم (08): حساب أنواع رأس مال العامل لمؤسسة UCA لسنة 2018

البيان	السنة 2018
الأموال الدائمة (1)	595028634.67
الأموال الثابتة (2)	353292688.44
رأس مال العامل من أعلى الميزانية (1-2)	241735946.23
أصول متداولة (1)	2327771212.7
الخزينة (2)	33967736.95
ديون قصيرة الأجل (3)	212003003.37
رأس مال العامل من أسفل الميزانية (1+2-3)	241735946.23

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق داخلية للمؤسسة لسنة 2018

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول أن رأس مال العامل موجب عموما، يعني أن المؤسسة تمتلك هامش أمان يمكنها من مواجهة حوادث دورة الاستغلال التي تمس السيولة، وأن المؤسسة قادرة على تمويل استثمارها وباقي الاحتياجات المالية باستخدامها الموارد المالية الدائمة، كما يدل على أن هناك ارتفاع في قدرة المؤسسة على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل عن طريق الأصول الجارية.

رابعا: احتياجات رأس مال العامل

الجدول رقم (09): حساب احتياجات رأس مال العامل لسنة 2018

البيان	السنة 2018
أصول متداولة (1)	2327771212.65
ديون قصيرة الأجل ـ السلفيات مصرفية (2)	2065572973.52
احتياجات رأس المال العامل (1-2)	262198238.82

التحليل:

نلاحظ أن احتياجات رأس مال العامل موجبة، وهذا يدل أن الخصوم المتداولة (الصافية) قادرة على تمويل مخزون المؤسسة ومديونها.

خامسا: الخزينة الصافية لسنة 2018:

- **الخزينة الصافية: خزينة الأصول ـ خزينة الخصوم**

20462292.59 = 54430029.54 ـ 33967736.95 ـ

- **الخزينة الصافية: رأس مال العامل ـ احتياجات رأس مال العامل**

2046292.59 = 261198238.82 ـ 241735946.23 ـ

التحليل:

الخزينة سالبة أي أن المؤسسة في حالة عجز غير قادرة على تسديد ديونها في ميعاد استحقاقها وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية وجب على المؤسسة في هذه الحالة إما أن تطلب حقوقها لدى الغير أو تقترض من البنوك أو تتنازل على بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الانتاجية.

المطلب الثالث: تطبيق اتخاذ القرار من خلال مؤشرات النسب المالية للمؤسسة

أولا: حساب نسب السيولة:

نقوم بحساب نسب السيولة للمؤسسة من أجل معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في آجالها المحددة، وسوف يتم التعرف على نسب السيولة للمؤسسة من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (10):حساب نسب السيولة لسنة 2018

النسب	العلاقة	العميلة	السنة 2018
نسبة التداول	الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة	2361738949.60 / 2120003003.37	1.114
نسب السيولة النقدية	القيم الجاهزة / ديون قصيرة الأجل	2120003003.37 / 33967736.95	0.0160

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ميزانية المؤسسة UCAلسنة 2018

التحليل:

- نسبة التداول: يعتبر مؤشر جيد بالنسبة للمؤسسة، حيث يدل على أن المؤسسة قادرة على تسديد التزاماتها وأن الأصول الجارية تغطي الخصوم الجارية.
- نسبة السيولة السريعة: (الأصول المتداولة ـ المخزون) / الخصوم المتداولة
- لحساب نسب السيولة السريعة لابد أن يتوفر كل ما يتعلق بالمخزون من مواد أولية ولوازم المصنعة والنصف المصنعة، وهذه الشروط لا تتوفر في مؤسسة اتحادية التعاونيات الفلاحية فهي مؤسسة خدماتية.

- نسبة السيولة النقدية: مما يدل على أن المؤسسة في حالة سيئة وغير قادرة على تغطية الديون القصيرة الأجل بالسيولة المتوفرة لديها.

ثانيا: نسب الهيكل التمويلي واليسر المالي

الجدول رقم (11): حساب نسب التمويل لسنة 2018

البيان	العلاقة	العملية	2018
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	595028634.67 / 353292688.44	1.68
نسبة التمويل الخارجي	مجموع الديون / الأصول الثابتة	2715031638 / 2362996251.2	0.870
نسبة المديونية القصيرة الأجل	الديون القصيرة الأجل / الأموال الخاصة	2120003003.77 / 352035386.88	6.02

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة لسنة 2018

التحليل:

- نسبة التمويل الدائم: تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة، ويتضح من الجدول أن المؤسسة تمكنت من تغطية كل أموالها الثابتة من أموالها الدائمة لأن النسبة تفوق 1
- نسبة التمويل الخارجي: تبين هذه النسبة أن المؤسسة تعتمد في تدبير الأموال على الغير. ومن خلال الجدول يتضح بأن المؤسسة تعتمد على التمويل الخارجي لتغطية حاجياتها المالية، وبكل تأكيد سوف يترتب عليه زيادة أعباء ثابتة و المخاطر التي يتعرض لها الدائنون لتحصيل أموالهم.
- نسبة المديونية القصيرة الأجل: من خلال التحليل يبدو أن المؤسسة لا تتجه نحو الاعتماد على الخصوم الجارية لتعويض العجز في الأموال الخاصة.

ثالثا: نسب النشاط

- يمكن توضيح نسب النشاط من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (12): حساب نسب النشاط لسنة 2018

البيان	العلاقة	العملية	2018
معدل الدراسة الإجمالي للأصول	**رقم الأعمال / إجمالي الأصول**	8715031638 / 35999382.23	**0.132**
معدل دوران الأصول الثابتة	**رقم الأعمال / الأصول الثابتة**	/ 359997382.23 353292688.44	**1.018**
معدل دوران الأصول المتداولة	**رقم الأعمال / الأصول المتداولة**	/ 359997382.23 2361738949.60	**0.15**
معدل الدوران النقدية	**رقم الأعمال / النقدية**	33967736.95 / 359997382.23	**10.598**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول تدفقات الخزينة المؤسسة لسنة 2018

التحليل:

- معدل دوران إجمالي الأصول: يتبين من الجدول أن كفاءة الإدارة في استثمارها للموارد المالية المتاحة في تدهور طفيف.
- معدل دوران الأصول الثابتة: تبين من الجدول أن الأصول الثابتة كانت سببا في انخفاض معدل دوران الأصول، فكل دينار مستثمر في تلك الأصول قد أسهم في تحقيق رقم الأعمال قدره **1.018**
- معدل دوران الأصول المتداولة: من خلال الجدول يتبين أن كل دينار مستثمر في الأصول المتداولة يدور بـ 0.15 ليحقق رقم الأعمال قيمته 0.15 ، مما يعني بأن تلك الأصول كانت سببا في انخفاض معدل دوران إجمالي الأصول.
- معدل دوران النقدية: من المهم الإشارة إلى أنه لا توجد نسبة نموذجية لمعدل دوران النقدية، لذا ينبغي القيام بمقارنة نسبة المؤسسة مع المؤسسات المماثلة أو مع النسب التاريخية لنفس المؤسسة

مقاييس قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة UCA

الجدول رقم (13): حساب مقاييس قائمة التدفقات النقدية لسنة 2018

النسب / البيان	العلاقة	2018
نسبة التغطية النقدية	صافي التدفق من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجية 8709914.68 / 23806990.07	2.73
نسبة النقدية التشغيلية	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / النتيجة الصافية 139628834.22 / 23806990.07	0.17 ـ

مقاييس جودة السيولة المالية:

نسبة التغطية النقدية: تتمثل جملة التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية في المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مادية أو غير مادية.

التحليل:

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التغطية النقدية في سنة 2018 بلغت 2.73 وهذا يعني أن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية يغطي 3 مرات جملة التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية وهو ما يعتبر مؤشر جيد لسيولة المؤسسة وقدرتها على الاستمرار في أنشطتها دون مشاكل.

❖ **مقاييس تقييم جودة أرباح المؤسسة:**

نسبة النقدية التشغيلية: من أجل حساب نسب مقاييس جودة الأرباح نستخرج صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية من قائمة التدفقات النقدية، أما النتيجة الصافية فنستخرجها من حسابات النتائج ونستخرج مجموع الأصول من الميزانية.

التحليل:

نسبة النقدية التشغيلية لمؤسسة UCA 2018فهي في تراجع كبير حيث كل دينار من النتيجة الصافية يخفض بـ 0.17 دج من صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال هذا الفصل حاولنا توضيح الدور القوائم المالية لمؤسسة اتحاد التعاونية الفلاحية المعدة وفقا لنظام المحاسبي المالي في عمليه اتخاذ القرار بالمؤسسة, لهذا قمنا بتحليل هذه القوائم المالية باستخدام أدوات التحليل المالي وذلك وفقا للسنه الدراسية2018, ومن خلال هذاتوصلنا إلى جملة من النتائج نذكرها كالآتي :

أولا: بالنسبة لتحليل ميزانية المؤسسة تم التوصل إلى أن رأسمال العامل دال على أن الموارد الثابتة غادر على تمويل الاستخدامات الثابتة كما أن احتياجات رأسمال العامل أيضا موجب مما يدل على أن الخصوم المتداول قادر على تمويل مخزون المؤسسة ومديونها، والخزينة أيضا موجبة وهذا يدل على أن رأسمال العامل أكبر من احتياجات رأسمال العامل مايعني أن للمؤسسة فائض سيولة لايمكنها من تمويل الأصول المتداول ومن خلال حساب مؤشرات التوازن المالي للميزانية يمكننا القول بأن الموارد المحققة بواسطة دورة الاستغلال تم ولكافة الأصول الثابتة.

ثانيا: بالنسبة لتحليل حسابات النتائج يفيد بأن المؤسسة تحقق نتيجة سالبة من نشاطها المالي ونتيجة موجبة من نشاطها الاستغلالي فهذا يغطي العجز المسجل في النشاط الأول وهو ماجعل النتيجة الصافية موجبة.

ثالثا: بالنسبة لتحليل قائمة التدفقات النقدية توصلنا إلى أن للمؤسسة تدفق نقديم تاحمو جبفي سنة2018 في تحسن كبير ويشير هذا بأن المؤسسة قد وفت جميع التزاماتها النقدية المخططة ولديها سيولة نقدية متاحة لتخفيض الديون والتوسع في مشروعها، لكن التدفقات النقدية استثمارية وتمويلية لاتمثل إلانسبة ضئيلة.

ويمكننا أن نستنتج مما سبق أن للقوائم المالية دور هام في تحسين أداء المؤسسة وتحديد انحرافات كذلك ا تخاذ قرارات عقلانية سليمة في المؤسسة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

حاولت من خلال الدراسة التي قمنا بها والمتعلقة بالنظام المحاسبي المالي ودوره في اتخاذ القرار معالجة اشكالية البحث التي تدور حول: "ما تأثير النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاذ القرار بالمؤسسة" حيث تناولت النظام المحاسبي المالي في الجزائر مع إظهارنا لجانبه النظري من التعريف, الأسباب التي أدت إلى تطبيقه, أهمية أهدافه , ثم انطلقت للحديث عن مخرجات النظام المحاسبي المالي من قوائم مالية وخصائص المعلومات التي تتميز بها من مصداقية وملائمة وقابلية المقارنة وأهميه هذه القوائم المالية بالنسبة لمستخدميها. أما فيما يتعلق بمدى تأثير القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي على عمليه اتخاذ القرار تناولتها خلال الفصل الثاني حيث تطرقت إلى تعريف كل من عملية اتخاذ القرار وأهميتها ومراحلها المؤثرة في اتخاذ القرار, ثم تطرقت إلى علاقة القوائم المالية في اتخاذ القرار, ثم تبيين مختلف حاجات متخذي القرار للمعلومة المالية التي توفرها مخرجات النظام المحاسبي المالي.

ودعما للجانب النظري تناولت دراسة تطبيقية بمؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية بمستغانم حيث قمت بدراسة وتقييم وتحليل القوائم المالية للمؤسسة ودورها في اتخاذ القرار . حيث توصلت الى وجود علاقة طردية ما بين نظام المالي المحاسبي وعملية اتخاذ القرار من خلال اختبار الفرضيات الى:

الفرضية الاولى: النظام المحاسبي المالي يستخدم في المؤسسة لأجل ترجمة مختلف أشكال العمليات في شكل قوائم مالية. وهو ما يؤكد صحتها.

الفرضية الثانية: حيث تساهم مخرجات النظام المحاسبي الناتجة عن SCF في فعالية القرارات الاستراتيجية بالمؤسسات الاقتصادية.وهو ما يؤكد صحتها.

الفرضية الثالثة: التحليل المالي للقوائم المالية يسمح بتوظيف أحسن للمعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية للمؤسسات الاقتصادية. وهو ما يؤكد صحتها.

النتائج المتوصل اليها:

❖ النظام المحاسبي المالي يرضخ للتطورات الاقتصادية ويتماشى والمعايير الدولية عدا بعض الاختلافات على مستوى المؤسسات المتوسطة والصغيرة حيث أن المعايير الدولية لا تأخذ بعين الاعتبار المؤسسات المتوسطة والصغيرة، أما النظام المحاسبي المالي فقد وضع نظام محاسبة مالية مبسط لها.

❖ تهدف القوائم المالية التي يتم إعدادها في ظل النظام الجديد إلى إيصال المعلومات إلى المسيرين والمستثمرين بكل صدق وشفافية من أجل اتخاذ القرارات المناسبة.

❖ يسمح تطبيق النظام المحاسبي والمالي الجديد بتقييم الوضعية الحقيقة للمؤسسة وخاصة فيما يتعلق بالتبيتات، فهذا النظام يعتبر أكثر إفصاحا وشفافية.

وكختام لهذه الدراسة، اقترحت بعض التدابير التي وجدتها مناسبة لتأهيل مؤسسات واقتصاد الجزائر من أجل التطبيق الجيد له ونختصرها في ما يلي:

- التوضيح الجيد لمعالم هذا النظام من خلال العديد من المنتديات والملتقيات.
- تكوين الإطارات والمختصين والأكاديميين وتأهليهم لهذا النظام المحاسبي الجديد.
- الاعتماد على نظام فعال يسمح بانتقال معلومات بسرعة وتخزينها أين يمكن الرجوع إليها وقت الحاجة.
- ضرورة تبني المؤسسات الخارجية فكرة وثقافة أنظمة المعلومات ومحاولة بناء نظام معلومات محاسبي متكامل يساعد المؤسسات على التحكم في مختلف نشاطاتها ويعمل على أن تكون تنافسية على المستوى الدولي خاصة في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- الانطلاق في عملية التكوين والتأطير للطلبة المتربصين حول المعايير الجديدة وحث السطات العمومية على تنظيم دوري لامتحانات مهنية وتنظيم أيام دراسية والتظاهرات والمؤتمرات حول المواضيع التي تهم الساحة الاقتصادية
- االاستعلام و محاولة الاستفادة من تجارب الدول الغربية في هذا المجال وذلك من أجل ربح الوقت والجهد

آفاق : بعد الانتهاء من دراسة موضوع البحث توصلت إلى إمكانية الاستمرار في عدة جوانب من خلال اعتباره إساسا لإعداد بحوث و مذكرات مستقبلية و التعمق اكثر فيها بحيث تشمل قطاعات اقتصادية أخرى و ركائز أخرى للقوائم المالية مثل المخزونات ، الخزينة ،

المصادر والمراجع

المراجع بالعربية:

الكتب:

أ - علي حسين، نظريات القرارات الإدارية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008

ب -شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، الجزءالأول،2008،ص: 13

ت -طارق عبد العالي حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 91.

ث -بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية IAS / IAFRS، دار هومة، الجزائر، الجزء الأول، 2010، ص –ص: 22-23

ج - طارق حماد عبد العالي، التقارير المالية، أسس الإعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص 35.

ح - اسماعيل ابراهيم الجمعة، وزينات محمد حرم، المحاسبة الإدارية ونماذج بحوث العمليات في اتخاذ القرارات، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2000، ص:43

خ - كاسر ناصر المنصور، «الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية"، دار حامد، عمان، 2006

د - خليل محمد العزاوي " إدارة اتخاذ القرار الإداري، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن ، 2006، ص: 196

ذ - خلف عبد الله الوردات.التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق.ط 1.مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.2006

ر - الان عجيب مصطفئ,دور الرقابة الداخلية في ظل نزام المعلومات المحاسبي.مجلة العلوم الاتسانية جامعة بابل .المجلد 7.العدد 45.العراق.2010

الرسائل الجامعية:

1 - سعيدي عبد الحليم، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي،الدكتورة،جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2015،ص114

2 - لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2012، ص 35

3 - كمال الدين الدهراوي، المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية، المكتب الجامعي الحديث، مصر،2009، ص 13.

4 - اسماعيل مناصريه، دور نظام المعلومات الإدارية في الرفع من فعالية عملية اتخاذ القرارات الإدارية، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2004، ص:13.

5 - حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالية الدولية، أطروحة الدكتورة، جامعة الجزائر3، 2008، ص 182- 183.

6 - عثمان مداحي، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المحاسبية، أطروحة الدكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009/2008، ص: 233، 235.

المداخلات:

1 - بورنان ابراهيم، مخلوف الطاهر، النظام المحاسبي المالي بين المبادئ المحاسبية ومعايير المحاسبة الدولية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقها في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة الجزائر، 2009، ص – ص ، 04-06

النصوص القانونية ومراسيم:

1 - القانون رقم07-11، المؤرخ في25 نوفمبر 2007، ، والمتضمن النظام المحاسبي المالي ، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية العدد74 ،المادة02ص03

مراجع بلغة أجنبية:

1 - Le système comptable financier, ministère des finances, conceal national de la comptabilité, ENAG, edition, Alger, 2009,P 06

2 - Roport obert, **pratique des IAS/IFRS**, dunod, 2002, p53.

3 - Samir merouani,le projet de nouveau système comptable financier algérienne<<anticiper et prépare le passage du PCN 1975 aux normes IFRS ,mémoire de magistère,ESC,anné 2008-2007 p94.

4 - Pascal parneto, « normes IAS/IFRS , application aux états financière », Dunod Paris,2ème edition,2006, P 261.

5 - Gilles bressy.cours d’economier d’entreprise.berlin/edition d’organisation/2010

6 - Jacques muller.economier d’entreprise.paris.edition dunod 2010

الملخص:

يهدف هذا الموضوع الذي هو أثر التطبيق النظام المحاسبي المالي في عملية اتخاذ القرار في المؤسسة ركيزة من ركائز التي يتم فيها كمصدر يتبين من خلال بإعداد قوائم المالية والذي هو مخطط تقارير المالي، منها كالآتي (الأصول – الخصوم – الميزانية ..... إلخ) تتميز بالمصداقية وذلك من أجل اتخاذ القرارات النزيهة بفعل متخذي القرار أي يركزون على مكونات النظام المحاسبي المالي والذي يتضمن على دلائل مالية، فالمعلومات المحاسبية تتميز بصلة الترابط بين محيطها الخارجي والمؤسسة. وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من نتائج وتوصيات التي تتعلق بالنظام المحاسبي المالي في عملية اتخاذ القرار في مؤسسة اتحاد التعاونية الفلاحية.

الكلمات المفتاحية: مستخدمي القوائم المالية – اتخاذ قرار – مؤسسة اقتصادية – النظام المحاسبي المالي.

Sommaire:

Ce sujet, qui est l'impact de l'application du système de comptabilité financière sur le processus de prise de décision dans l'institution, vise l'un des piliers dans lequel il est fait comme une source qui se manifeste à travers la préparation des états financiers, qui est le schéma des rapports financiers, comprenant les éléments suivants (actif - passif - budget ..... etc.) Il se caractérise par la crédibilité afin de prendre des décisions honnêtes par les décideurs, c'est-à-dire qu'ils se concentrent sur les composantes de la système de comptabilité financière, qui inclut les preuves financières L'information comptable se caractérise par l'interrelation entre son environnement externe et l'institution. Cette étude a abouti à un ensemble de résultats et de recommandations liés au système de comptabilité financière dans le processus décisionnel de l'Union des coopératives agricoles.

Mots clés : utilisateurs des états financiers - prise de décision - institution économique - système de comptabilité financière.